الحربُ الرّوسية الأُوكرانيّة وأثرُها على الغَذاء

في بُلدان شَمال أفريقيا

الغَذاء الهش والمُقاومة السّيادية



• تحرير وتنسيق: علي أزناك وايمان اللواتي • صورة الغلاف: نادر بوحموش • دجنبر 2022

• **تحرير وتنسيق:**
علي أزناك وايمان اللواتي

• الكتاب/ات:
حوار مع عتيقة فيزازي
عمر بيسعود
محمد بولعلام
وليد بسباس
ندى عرفات
صورة الغلاف: نادر بوحموش

الفهرسة

الحربُ الرّوسية الأوكرانية وأثرُها على الغذاء في بُلدان شمال أفريقيا
الغذاء الهش والمقاومة السيادية

-

فَاقمت الحُروب الحالية وجائحة كورونا الأزمة التي حلت بالاقتصاد العالمي منذ سنة 2008. فبعد سنتين من الركود (2020/2021) الناتج على الاحتواء التام لفيروس الكوفيد-19، وما تلاه من إفلاس منشآت صناعية وخدماتية وتسريحات للعمال واختلال سلاسل الإنتاج، وما أن بدأ الرهان على عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي بعد الجائحة، تأججت التناقضات بين البلدان الرأسمالية الكبرى، من حروب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وحرب روسيا على أوكرانيا.

وليست بلدان شمال إفريقيا، رغم بعدها عن بؤر ظهور هذه الأزمات، بمنأى عن مستتبعاتها. فتبعية بلداننا للمراكز الرأسمالية جعلها الأشد تأثّرا، فهذه التبعية متعددة الأوجه، وما يهمنا منها في هذا الملف هي التبعية الغذائية.

تُعد كل من روسيا وأوكرانيا من الدول الرئيسية المصدرة للقمح في العالم، وتعتمد عليها عدة دول لإطعام شعوبها، ومنها دول شمال أفريقيا خاصة تونس ومصر.

وفي الواقع، إذا ما نجحت بلدان المنطقة في تغطية احتياجاتها الغذائية على المدى القصير، وذلك أساسا بتعبئة موارد ميزانياتها، فهي تواجه الآن صعوبات كبيرة بشأن إمداداتها الخارجية. فرغم حداثة هذه الحرب، ارتفعت أسعار كل المواد الغذائية والمدخلات الفلاحية ارتفاعا مهولا، بما يفوق 50% في بعض المواد الغذائية. كما شملت مخلفات هذه الحرب أسعار المدخلات الفلاحية التي زادت بنسبة 100% في ما يتعلق بالأسمدة في بعض بلدان منطقتنا.

كما أبانت هذه الحرب هشاشة نُظُمِنا الغذائية، وفشلَ السياسات النيوليبرالية التي يجري تطبيقها في منطقتنا منذ عقود. فبدرجات متفاوتة، تبنت دول شمال إفريقيا سياسات «التحديث» مبنية على تهميش المعرفة المحلية من خلال الميكنة وتوجيه الزراعة المعيشية الى زراعة تجارية وتصديرية، ما أدى إلى تكثيف محاصيل التصدير، ولا سيما في تونس والمغرب ومصر، بما يتماشى مع نهج الحقبة الاستعمارية.

وتعزّز هذا النموذج بعد تحول بلدان شمال إفريقيا نحو الليبرالية الجديدة مطلعَ سنوات الثمانينيات، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية. منذ ذلك الحين، أعطيت الأولوية لخفض الدين العام والإنفاق الاجتماعي، والسماح بزيادة هيمنة السوق، بواسطة كل من الخصخصة المستمرة للشركات العامة والتآكل التدريجي للخدمات العامة. ومن ثم، أدى انسحاب الدولة التدريجي من القطاعات الزراعية التقليدية إلى الحصول على الغذاء باستعمال آليات السوق، سواء أسواق السلع العالمية أو الإنتاج المحلي أو حتى المساعدات الغذائية، على حساب سيادة بلدان شمال إفريقيا الغذائية. وبتمكين الشركات المتعددة الجنسية وإبرام اتفاقيات التبادل الحر بين دول شمال إفريقيا و الدول الرأسمالية الكبرى بلغت هذه السياسات ذروتها في إهمال النظم الزراعية والبيئية المحلية.

فتكشَف حرب روسيا على اوكرانيا بالملموس معنى فقدان البلدان سيادتَها الغذائية وارتهانها بتوريد حاجاتها الغذائية، واعتماد فلاحة رأسمالية تجارية تصديرية موجهة للسوق الخارجية دائمة التقلب. كما كشف الغزو الروسي لأوكرانيا تبعية بلداننا وحقيقة إمكانية أن نجوع في حال توسعت الحرب أو تطورت بفعل جنون الغزاة إلى حرب نووية.

لقد أصبح واضحا أن رهن غذاء شعوبنا بالخارج هو استعمار جديد بآليات متجددة: ديون واتفاقيات واستثمار الشركات المتعددة الجنسية، والاستحواذ على الأراضي وثرواتها والقضاء على الزراعات الأسرية/ المعيشية وتسليع البذور الأصيلة، وغيرها من أوجه الحرب الرأسمالية على صغار منتجي الغذاء.

لقد دُق ناقوس الخطر المحدق بنا، لم نصل بعد مرحلة تفشي المجاعات في منطقتنا، ولكن يمكن القول إن ارتفاع أسعار مواد الغذاء ومدخلات إنتاجه وتدني القدرة الشرائية قد يجر قسما من شعوب المنطقة إلى سوء التغذية وتبعاته الصحية والاجتماعية.

يتطلب هذا الوضع تنظيم صفوف الضحايا من أجل مقاومة اجتماعية سيادية تناضل لتجسيد مشروع السيادة الغذائية اعتمادا على ممارسات زراعة ايكولوجية، بما يجعلها بمنأى عن الأزمات الغذائية المتواترة الناتجة عن التبعية للواردات والهشاشة إزاء تغيرات المناخ وتقلبات الأسعار.

يلقي الملف الذي بين أيدينا الضوء على تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على الغذاء في بلدان شمال أفريقيا؛ ونظرًا لما للحرب من تأثيرات مختلفة على بلدان شمال إفريقيا، سيتناول هذا الملف تأثير الحرب على أربعة بلدان من المنطقة وهي: الجزائر وتونس ومصر والمغرب.

هذه مُحاولة منا بالتنسيق مع مجموعة من الباحثين والباحثات وعاملات وعمال الزراعة، لتقديم منظور شامل حول أوضاع بُلداننا الغَذائية في ظل الحرب المذكورة، مع محاولة اقتراح مشاريع بدائل قد تكون مدخلا لنقاش شعبي مُوحد نبني عليه مشرُوعنا التحرري، أي السّيادة الشّعبية على إنتاج الغذاء واستهلاكه في شمال أفريقيا.

- علي أزناك/ المغرب

باحث ومنسق شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية

الامايل: Azenague82@gmail.com

- ايمان اللواتي/ تونس

باحثة ومديرة برامج في منظمة روزا لكسمبورغ

الامايل: Imen.Louati@rosalux.org

حوارٌ حول: الغَزو الرُّوسي لأوكرانيا وأثرُهُ عَلى أوضاع عُمال/ات الزّراعة بالمغربْ

يعرض هذا الحوار مع العاملة النقابية المطرودة عتيقة الفيزازي صورة أولية لأوضاع عمال/ات الزراعة في اشتوكة ايت باها بمنطقة سوس في المغرب، في سياق مطبوع بتداعيات الاجتياح الروسي لأوكرانيا. ويوضح كيف استغل المستثمرون في المغرب هذا التوتر العالمي لزيادة ارباحهم على حساب شغيلة الزراعة. إن تفاقم الأوضاع المعيشية لعموم الشغيلة الزراعية ليس وليد زمن الحروب، بل يمد جذوره عميقا في النظام الرأسمالي القائم على كدح ملايين النساء و الرجال وحتى الأطفال. واقع لن يجري تغييره سوى ببناء ميزان قوى اجتماعي يناهض الحروب الامبريالية ويسعى إلى مجتمع قائم على المساواة و الديمقراطية.



مصدر الصورة: صفحة فيدرالية النقابات الديمقراطية فرع اشتوكة ايت بها بفيسبوك.

إليكم-ن نص الحوار :

-1 هل هُناك وعي في صفوف عاملات الزراعة وعمالها بخطورة ما يقع في أوكرانيا؟ هل يجري نقاش تلك الحرب وتأثيراتها في صفوف العمال- ات وداخل النقابة؟

كان هناك خوف كبير للعمال/ات بالضيعات الفلاحية من الحرب الروسية الاوكرانية، وقد كان عمال وعاملات الزراعة يرون في بدايات الحرب أن الأمور قد تسوء بالنسبة لهم من تأثير الحرب على الحالة الانتاجية، وقد جرى تعزيز هذا التخوف من طرف الباطرونا وباشروا اطلاق اشاعات كالتالي :

* ليس هناك إقبال على السلع وحتى عدم قبولها في السوق الخارجية
* إننا نتحمل الخسائر حاليا ونقوم بدفع الفرق من جيوبنا لكي لا نقوم بتسريح العاملات.
* يجب العمل من اجل الزيادة في المردودية.
* نحن لا نحقق الأرباح.

تم استغلال هذا الأمر جيدا من قبل أرباب العمل والضغط على العمال-ات بحيث

استشـعرت الشـغيلة الزراعيـة الخـوف مـن المسـتقبل.
يقـوم أرباب العمل بتحميل تكاليف أزماتهم للعمال والعاملات، إذ جرى رفع وثيرة العمل وخَفض أجور غير الرسميين إلى 70 درهم (تقريبا 7 دولار) أي أقل من الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي. هـذا بـذات المسـوغات: الأزمـة وتأثيرهـا، الـذي اسـتغله أربـاب العمـل بالهجوم على الطبقـة العاملـة خصوصا غيـر المنظمـة نقابيا.
نظم المكتب المحلي (النقابة الديمقراطية للفلاحة- الفرع الاقليمي شتوكة ايت باها)، نقاشا حول الحرب واتفقنا على توزيع منشور لكن حالت الظروف دون تنفيذ الخطوة. كما اتفقنا على نقاش تأثير الحرب بين أوساط العاملات و العمال الزراعيين لمعرفة المخاطر الحقيقية التي قد تلحقها بنا، ومعرفة حدودها لفهم هذه الحرب و كيف يستغلها أرباب العمل لصالحهم. كان بالفعل النقاش ولكن بين اقلية محدودة وذلك لصعوبة التواصل مع العمال/ات لكثرتهم وقد حاولنا الوصول بهذا النقاش للمنظمين نقابيا منهم.

-2 كيف أثرت الحرب وارتفاع الاسعار على النساء عاملات الزراعة؟
النساء العاملات تأثرن كثيرا وبشكل مباشر من هذه الحرب، لأن اليد العاملة الأكثر في القطاع الفلاحي نساء، ما يقارب 70 % ، وما كان له الأثر الكبير هو تدني الأجور وليس هناك أي زيادة فيها، في المقابل ارتفعت الاسعار بشكل كارثي، وتتحمل النساء القسط العظيم من المسؤولية الأسرية، طبعا دون نفي دور الرجال، فالعاملات الزراعيات هن من يتحمل مسؤولية التسوق وهن في ذات الآن ربات بيوت وعاملات زراعيات. فاليوم الأجرة الخاصة بالعاملات تأثرت، على الرغم من مسؤولية الزوج، فالمصروف اليومي يكون أكثر من جانب المرأة، ما يزيد الضغط عليها أي هناك تأثر نفسي ومادي، تحس النساء بالضغط يقع عليهن، وهذا الأمر أصبح جليا في صفوفهن، بالقول : «لم يعد لنا الوقت ولا المال لشراء ملابس لأنفسنا». لأن الأسعار زادت والمرأة هي من يجب أن تشتري لنفسها ويكون بالها مشغولا بهذه الأمور الحياتية، تحت ضغط الوضع الاقتصادي المزري الذي تتحمل كلفة تدهوره المرأة العاملة الزراعية بشكل كبير.
-3 هل هناك آثار للحرب في ما يخص مدخلات الإنتاج الزراعي، خاصة الأسمدة والمبيدات؟ هل ارتفعت أسعار هذه المواد؟
بالنسبة للمبيدات و الاسمدة ليس لدي اي فكرة، ولكن هناك أحد الرفاق التقنيين أخبرني بأن ثمن الأسمدة خلال الحرب ارتفع سعرها إلى 100%، وبالنسبة للمواد الكيماوية المستعملة في الفلاحة ارتفع ثمنها أيضا، هذا ما حاولت الاستفسار عنه.

-4 فاقمت الحرب ظاهرة التضخم وغلاء أسعار مواد الغذاء. ما آثار هذه الظاهرة على القدرة الشرائية للعمال- ات؟
بالفعل تضرر العمال بارتفاع الأسعار خصوصاً أنّ الغلاء طال مواد تغذية بعينها أساسية ويعتمد عليها الأجراء في حياتهم اليومية. ارتفاعٌ كان في بعض المواد بنسبة 50 % . وبفعل هذا الغلاء استغنى قسم منهم عن شراء بعض هذه المواد لعجزه عن اقتنائها. الغلاء مفرط جدا والأجور لا تعرف زيادة خصوصا أن الدولة لا تعمل بالسلم المتحرك للأجور ، كما أن الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي لا يطبق بحيث تتقاضى أغلب العاملات أجور أقل بكثير مما هو معترف به قانونا. كذلك يجب ألا ننسى أن عمال/ات الزراعة الذين يشتغلون بدون أوراق قانونية يجري استغلالهم أبشع استغلال، ولا يتقاضون حتى الحد الأدنى للأجور، وهؤلاء معرضون للاستغلال أكثر من غيرهم.

كل هـذه العوامـل تجعـل مـن القـدرة الشـرائية الضعيفـة أصلا تـزدادترديا. تتراءى كل هـذه الأمـور بيـن صفـوف الأجراء مـن خلال النقاشـات بيـن العامـلات والعمـال فـي أماكـن العمـل.

-5 هـل يربـط العمـال- ات تدهـور قدرتهـم الشـرائية بهـذه الحـرب، أم بعوامـل اخـرى؟ مـا هـذه العوامـل؟

هنـاك عوامـل اخرى بكل تأكيد مسـؤولة عـن تدهـور القـدرة الشـرائية للعمـال، وعلـى رأسـها بالأسـاس وبشـكل رئيس، تمييز الدولـة بيـن الأجـور فـي القطاعيـن الصناعـي والفلاحـي. مع العلـم أن لشـغيلة الزراعـة سـاعات أطـول وبأجـور أقـل، وفـي ظـروف مزريـة بسـبب المبيدات التـي لهـا آثـار صحيـة وخيمـة، مـا ينتـج عنـه تعـب و جهـد إضافـي وبـروز أمـراض كثيـرة تتطلـب مصاريـف إضافيـة تهضـم قسـما مـن أجورهـم الضئيلـة أصلا. عمومـا، العمـل فـي الزراعـة لا يوفـر القـدرة علـى العيـش الكريـم بالأجـر المتحصـل عليـه حاليـا.

هنـاك تهميـش لهـذه الشـرائح مـن قبـل الدولـة غيـر المكترثـة لوضعهـم والمتواطئـة مـع أربـاب العمـل الذيـن يعملـون علـى خفـض الاجـور وتكثيـف سـاعات العمـل وهـو مـا تـم تكريسـه عبـر التـذرع بتأثيـر الحـرب فـي أوكرانيـا.

أصلا القـدرة الشـرائية للعامـلات والعمـال الزراعييـن كمواطنيـن ضعيفـة زاد التـذرع بالحـرب فـي أوكرانيـا مفاقمتهـا.

لـن تؤثـر الزيـادة الهزيلـة المتفـق عليـه فـي الأجـور (5%) فـي اتفـاق الحكومـة والنقابـات فـي أبريـل 2022 فـي شـيء، أمـام الارتفـاع الفاحـش لـكل أسـعار المـواد الغذائيـة.

قـد يسـبب هـذا الارتفـاع المهـول للأسـعار والأجـر المتدنـي فـي توقـف النـاس عـن توفيـر المـواد الأساسـية للعيـش.

كلمة أخيرة؟

بالنسـبة لكلمتـي الأخيـرة، فيمكننـي القـول أنـه مـع جائحـة كورونـا جـرى تحميـل الكلفـة الاقتصاديـة و الاجتماعيـة للطبقـة العاملـة وتعـد النسـاء العامـلات الأكثـر تأثـرا ، ويسـتغل أربـاب العمـل والدولـة أي أزمـة لتكريـس الحكـرة علـى الطبقـة العاملـة. مثـلا فـي ظـل جائحـة كورونـا ارتفـع إنتـاج الفلاحـة خـلال السـنة الأولـى حسـب تصريحـات المسـؤولين، ولكـن أيضـا تمـت الزيـادة فـي سـاعات العمـل دون الزيـادة فـي الأجـر.

فالتعـاون بيـن السـلطة وأربـاب العمـل عبـر القوانيـن، يجـري اسـتغلاله فـي أي أزمـة لصالـح أربـاب العمـل وأيضـا الدولـة بمراكمـة الأربـاح علـى حسـاب كـدح عمـال وعامـلات الزراعـة. وهـذه مسـألة أصبحـت واضحـة للعيـان، سـواء فـي ظـل كورونـا أو الحـرب الحاليـة.

إنهـم يسـتغلون الأزمـات لتعزيـز سياسـات التقشـف علـى حسـاب جيـوب الكادحيـن، ومهتمـون أكثـر بزيـادة الأربـاح، دون توجيـه أصبـع الاتهـام الـى الشـركات الكبـرى والمنظومـة الرأسـمالية.

إنهـم يسـتهدفون العامـل الضعيـف بزيـادة فـي المردوديـة و سـاعات العمـل، ولكـن الأجـور تبقـى جامـدة فـي مكانهـا. باختصـار يحملـون الطبقـة العاملـة تكلفـة أي مصيبـة عالميـة.

عتيقة الفيزازي/ المغرب
عاملة زراعية ونقابية

أثرُ الحَرب الرُّوسيةِ –الأوكرانية على الجَزائر:
نحو نظامٍ غَذائي أكثَر استدامة ومُقاومة

مقدمة

حفزت جائحةُ كوفيد 19- العالمية في 2020 أزمةَ أسواق المواد الأولية التي كانت بدأت في العام 2019. وأدى اضطراب سلسلة التوزيع والنقل، المتضافرة مع ما تلا من إجراءات تجارية حمائية اتخذتها البلدان المنتجة، إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية. وهدد بشدة تضخمُ الأسعار هذا، المتفاقمُ على أثر الحرب الروسية-الأوكرانية، الأمنَ الغذائي لأفقر البلدان، منها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وأثيوبيا وإريتيريا والصومال.

ما أثر هذه الحرب على النظام الغذائي الجزائري، وعلى استدامته و/أو مقاومته؟

سنعرض باقتضاب، قبل الجواب على هذا السؤال، خصوصيات الزراعة الجزائرية وكذا حالة أمنها الغذائي.

خصوصية الزراعة الجزائرية

إن للزراعة مكانة هامة داخل الاقتصاد الوطني الجزائري، وكذا في تطور مناطقها القروية، مع ما ينيف قليلا على 12% من الناتج الداخلي الإجمالي باستثناء المحروقات، وأكثر من 20% من السكان النشيطين، وخلق 70% من قيمة الاستهلاك الوطني للمواد الغذائية. ويظل القطاع الزراعي مركزيا في تطور المناطق القروية. إذ يقدر بزهاء 11,5 مليون عددُ الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في المناطق القروية بعد الهجرة الكثيفة لأسباب شدة انعدام الأمان المسجلة في عقد 1990. يتكون هؤلاء السكان، الذين يقل عمر معظمهم عن 30 سنة، من أسر زراعية تمثل زهاء 40% من هؤلاء السكان القرويين.

تقدر المساحة الزراعية النافعة الاجمالية في الجزائر بأكثر من 8,5 مليون هكتار، منها 15% مسقية. ويمثل نظام «حبوب/ استراحة أرض» أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الزراعية النافعة، ولا يزال يضم زهاء 60% من المستغلات الزراعية. ويكمن التجديد الكبير في السنوات الأخيرة في تطور زراعة صحراوية على نطاق واسع، يشرف عليها منذ سنتين ديوان تنمية الزراعة الصحراوية. وترتكز تربية الماشية على قطيع من الأغنام والماعز يُقدر بزهاء 30 مليون رأس، وقطيع أبقار منتج للحوم والحليب الموجهين للسوق المحلية.

تتعارض في المناطق الجافة ندرة الموارد، واكراهات البنيات (المستغلات الزراعية التي تقل مساحتها عن 19 هكتار هي الغالبة) وهشاشة الأنظمة البيئية (سهوب، واحات، جبال) مع تعميم على الصعيد التقني للنظام الصناعي (أو الإنتاجوي) الذي يمثل قسما من الخيارات الكبرى للسياسة الزراعية الرسمية.



وبفعل تعذر تلبية تنامي الطلب الغذائي بالعرض المحلي للمنتجات الأساسية (القمح، الحليب، السكر، والزيوت الغذائية) التي تمثل معظم الحصة الغذائية للجزائريين، بات اللجوء الى الواردات حاسما لتغطية حاجات البلد الغذائية. وتسجل الفاتورة الغذائية نموا مطردا في العقود الأخيرة، وتمثل الجزائر اليوم أول مستورد أفريقي للمواد الغذائية، مع تأمين زهاء 75% من الحاجات الغذائية الأساسية بالواردات. ويعود العجز المسجل في الإنتاج الزراعي للمادتين الأساسيتين، الحبوب والحليب، إلى الظروف الزراعية-المناخية (الجزء الأكبر من الجزائر الزراعية منتشر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة) والى ندرة الموارد من أراض صالحة للزراعة، وإلى ضعف خصوبتها الطبيعية، وإلى نقص الموارد المائية. كما ينتج أيضا عن الخيارات السياسية والتقنية غير الملائمة. فقد أُهملت الخياراتُ المتبناةُ السهولَ الجافة العليا القائمة على الزراعة المطرية حيث تنتشر الزراعات الكبرى (منها زراعة الحبوب). وقد شجعت الزراعة المسقية على نطاق واسع في المناطق الصحراوية. ويستند هذا الاختيار الأخير إلى فرط استغلال للموارد المائية الباطنية غير المتجددة من جهة، وإلى رساميل عمومية وخاصة لم تتحقق مردوديتها، بالنظر إلى تكاليف الإنتاج المرتفعة في تلك المناطق، وإلى أسعار سوق غير مطابقة لمداخيل الطبقات الشعبية.

ماذا عن الأمن الغذائي في جزائر اليوم؟

نجزم بدءا أن سكان الجزائر لم يواجهوا أوضاع انعدام أمن غذائي. فقد جرى دعم العرض الزراعي الوطني بنحو منتظم وفعال بالواردات من أجل تموين السكان. وكانت الإعانات الغذائية الممنوحة للمواد الأساسية (الخبز والعجائن الغذائية والكسكس والسكر والزيوت) حاسمة في تغطية الحاجات الغذائية، ولم تنل اختلالات دورات التوزيع الحاصلة

منذ انطلاق الأزمة الصحية (نقص في السميد والسكر والزيوت الغذائية في ربيع عام 2020) من مقدرة الدولة على ضمان استفادة السكان من المواد الغذائية الاستراتيجية. ويؤكد تفحص المعطيات المتعلقة بتفشي نقص التغذية، التي وضعتها المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الغذائي العالمي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الصحة العالمية) أوجه تقدم الجزائر في مجال الأمن الغذائي.

تبرز هذه الحصيلة أن الجزائر اليوم في وضع أمن غذائي مريح. وإن النتائج الجيدة المحققة في 2018-2020 أعلى من المستوى العالمي، أو من القائم في بلدان مثل مصر والمغرب. إنها شبيهة بالبلدان الغربية ذات الدخل المرتفع. بلغت الحصة الحرارية المسجلة في حقبة 2017-2019 مقدار 3343 وحدة حرارية في اليوم لكل شخص (منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020)، وأقل من 2,5%   من نقص التغذية، مقابل 8,5% على صعيد عالمي، و3% في تونس و 4,2% في المغرب و 5,4% في مصر.

وتجد هذه النجاحات تفسيرها في سياسة دعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية التي شرعت فيها الدولة، مع تحسين مداخيل وشروط حياة ورفاهية السكان في 20 سنة الأخيرة. كما أنها ناتجة عن جهود الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تمثل، إن كان الامر بحاجة إلى تذكير، الأسباب الجوهرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بكل أشكالها.[1]

إن كان تحسين حصة الجزائريين الغذائية قد تحقق جزئيا بفضل دعم القدرة الشرائية الغذائية، ونمو معتدل لكن فعلي للعرض الزراعي، بما فيه مواد أساسية مثل القمح أو الحليب، فانه يظل مستندا أكثر على الواردات: بين سنوات 1970 وسنوات 2010-2017، انتقلت نسبة الواردات في تركيب حصة المواطن الجزائري الغذائية في المتوسط من 38% إلى 68% (CREAD, 2017)[2]. وتجدر الإشارة إلى أن القمح (الطري والصلب) يساهم بنسبة 43% من الحُريْرات الإجمالية و 46% من البروتينات في الحصة الغذائية المتوسطة للمستهلك الجزائري[3].

إن المقاربة الراهنة للدولة في مجال الأمن الغذائي، المتوقف إلى حد واسع على الإعانات لصالح المستهلكين المحليين، تعبر أيضا عن توافر المنتجات الغذائية المقتناة من السوق العالمي.

---

1 أكد آخر تقرير متابعة للوضع الاقتصادي بالجزائر نشره البنك العالمي (2021) بوجه خاص على التقدم الحاصل في مجال تقليص التفاوتات. هذا التقليص ناتج أساسا عن سياسات الدعم العمومية، وتدابير دعم الصحة والتعليم السكن التي اتاحتها الدولة. كرس البنك العالمي فصله الثالث من التقرير المشار اليه لـ«تطور الفقر غير النقدي والتفاوتات بالجزائر». مؤشر الفقر متعدد الأبعاد مقاربة غير نقدية تتيح قياس مستوى الحرمان بالتركيز على ثلاثة أبعاد كبرى: الصحة والتعليم وظروف الحياة. ويجري تجميع معطيات هذه الأبعاد في مؤشر وحيد يتراوح بين 0 و100، حيث تمثل 100 الحرمان التام. ويعتبر شخص ما « فقيرا بالأبعاد المتعددة» إذا كان مستوى حرمانه يتجاوز 33. انتقل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في الجزائر من 2,1% في 2013 إلى 1,4% بين 2013 و2019. نسبة الفقر متعدد الأبعاد هذا أفضل من نظيره لدى جيرانه الإقليميين. مصر (5,2%) والمغرب (6,1%). وتجدر الإشارة مع ذلك أن أمارات الفقر تظل قائمة في بعض المناطق لا سيما في شمال الوسط وفي الشمال الشرقي للبلد التي تشهد مستويات حرمان اقل من سائر مناطق البلد.

2 تزايد الانتاج المحقق بفضل البرامج الزراعية (البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، برنامج دعم القطاع الزراعي، خطة فلاحة 2019) حجبه ارتفاع الطلب على المواد الغذائية المرتبط بالنمو الديمغرافي وقدرة السكان الشرائية. انظر الدراسة:
Etude CREAD-PAM (2017). Analyse de l’état de sécurité alimentaire et nutritionnel en Algérie. Décembre 2017. 80 p

3 إنه المادة الغذائية الأساسية التقليدية في الجزائر، و يقارب استهلاك كل مواطن منه حاليا 200 كلغ سنويا أي زهاء 60 كلغ أكثر من المتوسط العالمي (OCDE-FAO, 2018). حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يشتري الجزائريون ويستهلكون معدل 49 مليون رغيف مستطيل يوميا، ويقدر متوسط الاستهلاك بـ 110 كلغ لكل مواطن..

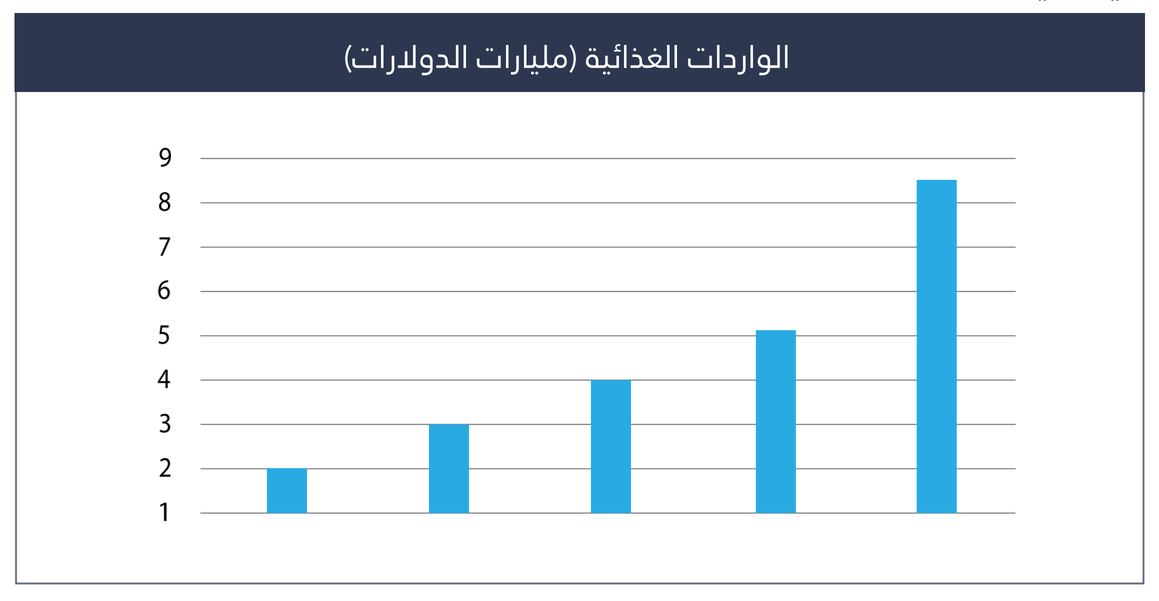
واردات غذائية في ارتفاع وميزان تجاري زراعي مطبوع بالعجز

أدى تعذر تلبية تنامي الطلب الغذائي بالعرض المحلي إلى جعل الواردات حاسمة في تغطية حاجات البلد الغذائية، فكانت الفاتورة الغذائية متنامية باستمرار في العقود الأخيرة.

تتعلق هذه الواردات أساسا بالمنتجات الأساسية (القمح بنوعيه، منتجات حليبية، سكر، زيوت غذائية) التي تشكل بنية الحصة الغذائية للجزائريين، وتمثل وحدها في المتوسط أكثر من 60% من الفاتورة الغذائية. تضاعف طلب استيراد قمح الاستهلاك عشر مرات بين 1966-1969 (698500 طن) و2000-2005 (6796000 طن) كي يستقر فيما يقارب 8 مليون طن خلال عقد 2010. لا يُلبَّى الطلبُ الوطني على قمح الاستهلاك بنوعيه بالإنتاج المحلي سوى بنسبة تفوق بقليل 25%، ما يجعل نسبة تبعية الجزائر فيما يخص الحبوب هي الأعلى في منطقة شمال افريقيا حيث تبلغ 72% في المتوسط، وهي أيضا من أعلى النسب في حوض البحر المتوسط. ارتفع المتوسط السنوي لكميات الحبوب المستوردة في المواسم التجارية الستة الأخيرة[4] إلى أكثر من 123 مليون قنطار. ويتعلق العجز أساسا بالقمح الطري والذرة. وتمثل الكميات المستوردة منهما بين 2014 و2020 أكثر من 86%من كميات الحبوب المستوردة، 51% منها قمح طري.

وتمثل سلاكة الحليب أيضا نفس الصورة، وتستورد الجزائر كل سنة 60% مما تستهلك من الحليب المجفف.

انتقلت واردات الغذاء، بمقياس القيمة، من متوسط 1 مليار دولار في سنوات 1970 إلى 2 مليار في سنوات 1980، و3 مليار في 2003، وتناهز 4.3 مليار دولار كمتوسط سنوي في سنوات 2006-2010، ثم تضاعفت في سنوات 2011-2015 بفعل تضافر ارتفاع الأسعار العالمية والكميات المستوردة. واستقرت حوالي 8,5 مليار كمعدل سنوي في السنوات الأخيرة، إذ نتج انخفاض الفاتورة الغذائية في الفترة الأخيرة عن انخفاض الأسعار العالمية وكذا الكميات المستوردة (ما خلا الحبوب في 2020 التي طُبعت بإنتاج قياسي في 2019).



4 يبدأ الموسم التجاري للحبوب شهر يونيو/ حزيران من السنة الجارية، وينتهي في يوليو/تموز من السنة التالية.

نشأ عن هذه الواردات عجز هيكلي في الميزان التجاري الزراعي، إذ بالكاد تغطي الصادرات الزراعية نسبة 5% من مبلغ واردات المواد الغذائية لسنة 2020. وقد سُجل ارتفاع لفاتورة الواردات الغذائية في 2021 و2022 بسبب ارتفاع بالغ لأسعار المواد الأولية الزراعية. جلي أن هذا الوضع يندرج في هشاشة غذائية للجزائر وثيقة الارتباط بقدرتها على تدبير المخاطر القائمة في الأسواق العالمية للمواد الغذائية.

ارتفاع أسعار المواد الأولية الغذائية في 2020 الممتد في 2022

جاء ارتفاع أسعار المواد الأولية الغذائية هذا من جهة بعد الأزمة الصحية (كوفيد19-) المتضافرة مع تدخلات قوية لعدد من البلدان (منها الصين) في تلك الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى بعد انقطاع الامدادات بالحبوب القادمة من البحر الأسود في صلة مع الحرب الروسية الأوكرانية (24 فبراير 2022).

طال الارتفاع كل المنتجات التي تستوردها الجزائر، القمح بنوعيه، والشعير، والذرة، والمنتجات الحليبية، والسكر والزيوت الغذائية. وستمارس الظرفية الاقتصادية المطبوعة بالأزمة الصحية تأثيرات كبيرة على أسعار المواد الغذائية في 2020 و2021.

هذه الارتفاعات-المتأثرة بالأسعار العالمية للطاقة، هي منشأ غلاء الفاتورة الغذائية وتضخم أسعار المنتجات الزراعية.

في أثناء الموسم التجاري 21-2020، أدت الديناميات الجارية في الأسواق، مع محاصيل أقل من المعتاد في بعض البلدان المنتجة الكبرى، ومصاعب لوجيستية (النقل)، وتقليصات مؤقتة للصادرات، وارتفاع هام للطلب على الحبوب الثانوية من قبل الصين، إلى رفع أسعار الحبوب الى مستواها الأعلى منذ 2013-2012. وسجلت الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية بين مايو 2020 ومايو 2021 أعلى ارتفاع. قفزت الأسعار في مايو 2021 بزهاء 40% في سنة، لتبلغ أعلى مستوياتها في سبتمبر-اكتوبر 2021 ، حسب منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة. وبلغ الارتفاع نسبة 88% فيما يخص الذرة، و 73% الصويا و 28% القمح والمواد الحليبية و 34% السكر.

وبلغت أسعار القمح الطري زهاء 290 دولار للطن فوب FOB [5] في الفصل الأخير من 2021، والقمح الصلب مبلغ 430 دولار للطن فوب في متم العام 2021. وبيعت الذرة بزهاء 240 دولار للطن، والحليب المجفف المقشود بأكثر من 3500 للطن فوب. وأدى طابع الأسعار الطيار هذا، الملحوظ في الأسواق العالمية للقمح، الى ارتفاع أسعار القمح المدفوعة من قبل الديوان الجزائري المهني للحبوب.

دفع هذا الديوان، الذي يستفيد منذ أغسطس 2021 من احتكار واردات الحبوب[6]، ثمنا مرتفعا في امدادات سبتمبر 2021، بكلفة 349,50 دولار للطن CAF كاف[7].

ستفاقم الحرب الروسية الأوكرانية المندلعة يوم 24 فبراير 2022 ميلا الى الارتفاع في أسعار المواد الأولية الزراعية. منذ بداية الحرب، ارتفع سعر القمح الطري بنسبة 50%

5 فوب FOB بدون رسوم ولا مصاريف نقل

6 في أغسطس/آب 2021 أسندت الحكومة استيراد القمح حصرا للديوان الجزائري المهني للحبوب بقصد تفادي الاختلالات الملحوظة في سوق القمح الذي كان قسم منه موضوع ممارسات من قبل صناعيي القطاع الذي سعوا إلى مزج الكميات المستوردة بتلك التي منحها الديوان الجزائري المهني للحبوب، متفادين بذلك الرقابة على وجهة القمح المدعوم من الدولة. المنشآت التي كانت تستورد من قبل لتلبية حاجاتها الخاصة ستتزود حاليا من الديوان.

7 كافCAF أي بحساب تكاليف النقل والتأمينات.

ليبلغ 450 دولار للطن (فوب). وارتفعت الأسعار العالمية للزيوت النباتية بنسبة 23%، والسكر بنسبة 7% واللحوم بنسبة 5%. نتج هذا الارتفاع أساسا عن السلوك المُضارِب الملحوظ في الأسواق لأن القمح المتداول ناتج عن محاصيل الموسم الزراعي السابق.

هكذا اشترت الجزائر 600 ألف طن من القمح الطري الفرنسي بسعر 485 دولار للطن (كاف) عند الشحن في مارس-أبريل 2022 (أي أكثر من 100 دولار / فبراير 2022). جرى شراء دفعتين من القمح الصلب من المكسيك بحجم 500 ألف طن بسعر بلغ إحداهما 570 دولار للطن (كاف) والأخرى 590 دولار للطن! وهو مستوى قياسي غير مسبوق. كانت تلك المشتريات الكثيفة تهدف إلى تعزيز مخزونات الأمان الخاصة بالبلد. وتجدر الإشارة إلى تراجع طفيف للأسعار ملحوظ بعد الاتفاق الموقع في يوليو/تموز بين أوكرانيا وروسيا، متيحا ممرا بحريا آمنا لتصدير حبوب البحر الأسود لمدة 120 يوما. إن كان طن القمح الطري في السوق بسعر 331 دولار للطن (فوب)، فإن أسعار القمح تظل مع ذلك مرتفعة، لأنها تظل متأثرة بقوة بتطور النزاع في أوكرانيا. يتجلى عدم استقرار هذه السوق في عودة صعود الأسعار في متم سبتمبر ومطلع أكتوبر حيث تناهز 350 دولار للطن (فوب).

جغرافيا واردات الجزائر: الاتحاد الأوربي فيما يخص القمح الطري، والقارة الأمريكية فيما يخص القمح الصلب والشعير، أو كيف تفلت الجزائر من الرهانات الجيوسياسية

يُبرز تطور واردات القمح الطري في المواسم التجارية الخمسة الأخيرة أن أهم حصص السوق تستحوذ عليها بلدان الاتحاد الأوربي (فرنسا وألمانيا وليتوانيا وبولونيا). وإن كانت بعض المواسم التجارية تكشف الحصة الساحقة لفرنسا (88% من التموينات في 2019-2020)، فإن المواسم الأخيرة 2020-2021 و 2021-2022 تظهر أيضا تنوعا أكبر لمصادر التزود.

كانت فرنسا، في الحملة التجارية الأخيرة 2020-2021، أول مزود للجزائر بالقمح الطري، لكنها متبوعة عن قرب بألمانيا وبولونيا. ولأول مرة منذ العام 2016، أرسلت روسيا قمحا الى الجزائر في يونيو 2021. وقد حصل اختراق روسيا هذا للسوق الجزائرية على حساب الكميات المرسلة من فرنسا.

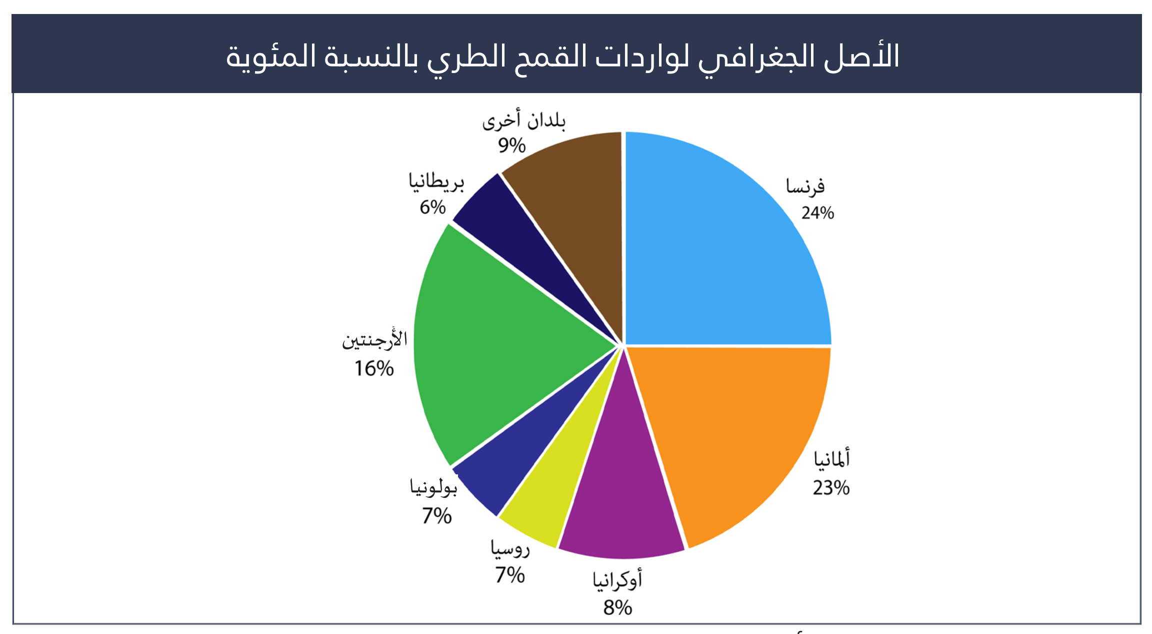
وقد أتاح تلكَ الإمداداتِ من القمح تخفيفُ دفتر التحملات من قبل الديوان الجزائري المهني للحبوب فيما يخص نسبة الحبوب المُسوَّسة، مع قبول نسبة إصابة ببق القمح المستورد حتى 1% لكن مقابل نسبة بروتينات أكبر[8].

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية ضمن المزودين الرئيسيين بالقمح الصلب.

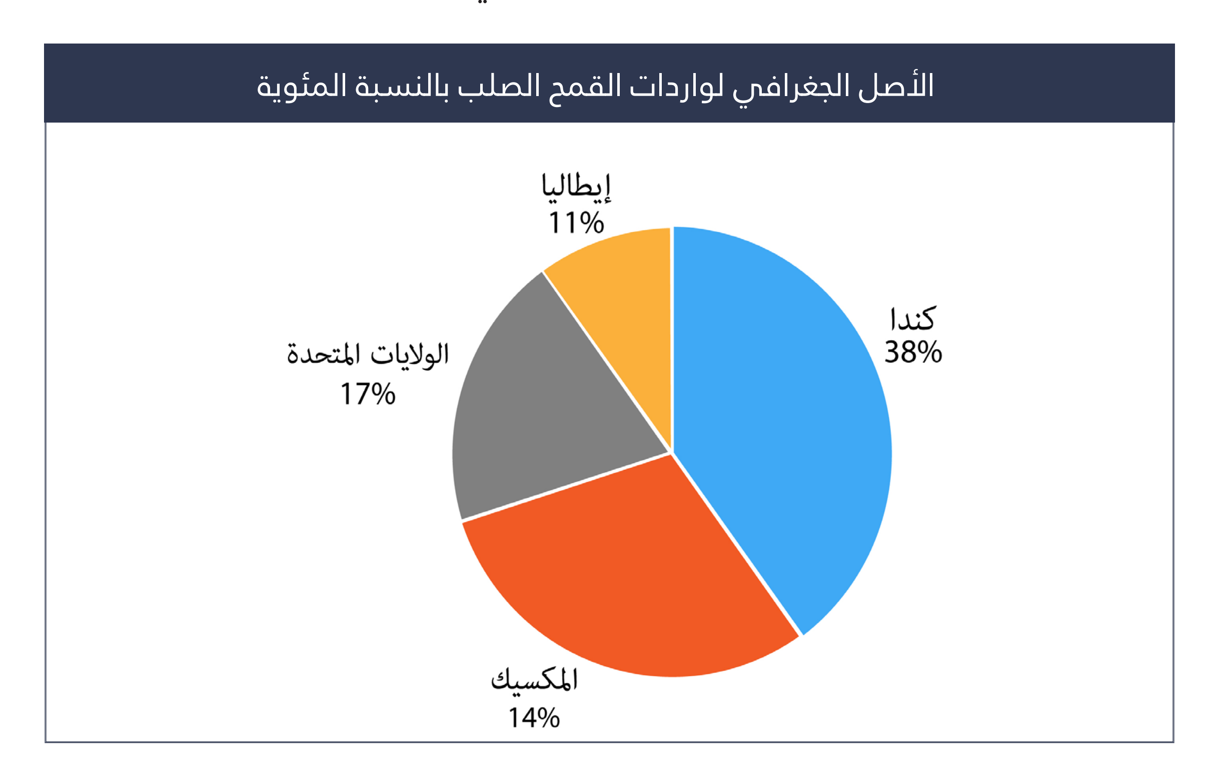
وتتوزع كميات الشعير المستوردة في موسم 2020-2021 بنحو متوازن بين 7 مصادر، منها 3 رئيسية، ومن ضمنها الدنمارك كأول مزود، تليها عن قرب المملكة المتحدة واسبانيا.

جرى في الموسم التجاري الأخير 2021-2022 تفريغ 10,6 مليون طن من الحبوب في الموانئ الجزائرية. القمح الطري مصدره فرنسا (24% من الكميات) وألمانيا (23%) وأوكرانيا (8%) وروسيا (7%) وبولونيا (7%) ورومانيا (6%) وبلدان أخرى (9%).

8 كما أعيد النظر في متطلبات الديوان الجزائري المهني للحبوب بخفضها بسبب ارتفاع الأسعار البالغ في الأسواق العالمية.



أما القمح الصلب فمستورد أساسا من كندا (38%) والمكسيك (34%) والولايات المتحدة الامريكية (17%). وليس ثمة من بلدان الاتحاد الأوربي غير إيطاليا (11%) وحدها.



الشعير مستورد من ألمانيا (زهاء 50% من الواردات) (000 282 طن) متبوعة بفرنسا (11%) المتجاوزة قليلا ليتوانيا ولاتفيا. وأخيرا، تُستورد الذرة بكثافة من بلدين بأمريكا اللاتينية: الأرجنتين (72%) والبرازيل (24%).

نلاحظ على هذا النحو أن الجزائر تابعة بدرجة ضعيفة إزاء الحبوب الواردة من البحر الأسود (روسيا وأوكرانيا). وهي تابعة فقط فيما يخص القمح الطري، الذي لا يمثل إجمالا سوى 15% من الكميات المستوردة. لكن هذه الملاحظة لا تعني أن الجزائر في منأى عن الرهانات الجيوسياسية التي تبرز حول الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية الأساسية. تنعكس الأسعار الباهظة لهذه المنتجات في الفاتورة الغذائية الاجمالية، وليس ثمة حتى يومنا هذا ما يشير إلى أن البلد قادر على الحصول على هذه المنتجات دون كلفة

سياسية إذا استمر النزاع الأوكراني[9].

تدابير السلطات العمومية لتأمين تغذية المواطنين وارتفاع الإنتاج الوطني

كان وصول الجائحة (كوفيد19-) إلى الجزائر، وما نتج عنه من اضطراب السلسلة اللوجيستية التوزيعية والتموينية، معلنين عن التدابير التي ستتخذها السلطات العمومية لحل المسألة الغذائية للمواطنين. فقد حدت صدمة الجائحة بالسلطات العمومية الى مضاعفة عمليات الشراء في أسواق المنتجات الغذائية بقصد تشكيل مخزونات غذائية (حبوب، وحليب مجفف وزيوت غذائية) ومنح مساعدات مالية وغذائية للأسر[10].

ستحدو أزمة الأسواق المستمرة بفعل الصراع الأوكراني بالحكومة الجزائرية إلى إعادة تشكيل المخزونات الغذائية بعمليات شراء كثيفة للحبوب، وللحليب المجفف ولغيرهما من المواد الأولية الزراعية. السلطات العمومية مُطمْئِنة بشأن حالة المخزونات (8 إلى 9 أشهر من استهلاك القمح بنوعيه) والضمانات ممنوحة دوما فيما يخص الإعانات الغذائية. لم يعد الغاء دعم التغذية، الذي كان موضوع نقاش قبل بضعة أشهر، ضمن الأجندة السياسية للسلطات. ولم تؤجل الدولة إصلاح نظام دعم الأغذية وحسب، بل زادت مؤخر دعم أسعار العجائن الغذائية وهي ذات أثمان قارة. كما واصلت تثبيت سعر الخبز (لم يتغير منذ 1989) بمنح تخفيضات ضريبية لقطاع المخابز تخص رقم معاملاته، وخفضت الرسوم على تجهيزات المخابز من أجل إسكات مطالبها المتعلقة بسعر الخبز.

كما تحاول السلطات العمومية تعبئة رافعة الانتاج. فقد تم رفع الأسعار المدفوعة لمنتجي الحبوب[11]. كما يستمر دعم سعر الأسمدة (%50 من سعرها مدعوم منذ أكتوبر 2022)، ورخصت الدولة من جديد لاستيراد أبقار الحليب عالية المردود منذ ديسمبر 2021 بقصد زيادة انتاج الحليب الطري، كما أنها أضفت ليبرالية على تسريع استيراد المعدات الزراعية لصالح المستثمرين الزراعيين. وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن السلطات العمومية تشجع الاستثمار الزراعي في المناطق الصحراوية بغاية تطوير زراعات استراتيجية (حبوب، وأعلاف لتغذية الحيوانات، كولزا، شمندر سكري وذرة). كما أعد ديوان تنمية الزراعة الصحراوية مساحات استثمار في بعض ولايات الجنوب، ومنح امتيازات أراض للمستثمرين[12]. وتولي تدابيرُ السياسة العمومية الزراعية أفضلية لنمو زراعي يتحقق أساسا باستغلال كثيف (حتى منجمي) للموارد الطبيعية (ماء وأرض). ويجري تخصيص استثمارات هامة عمومية في تطبيق نموذج تقني مستهلك جدا للمُدخلات الكيماوية والآلات، علما أن معظمها مستورد. انها تُسند مصير الزراعة وأمن البلد الغذائي إلى طبقة من المقاولين الزراعيين قلّما يكترثون بالتغيرات المناخية الجارية. طبقة المقاولين هذه المتحدرة من أوساط الأعمال، المكونة أيضا من زبائن النظام السياسي المحلي أو كبار الملاكين العقاريين، تنازع أسر الفلاحين حول الموارد العقارية والمساعدات العمومية وتأطير الدولة التقني. إن التوجهات الزراعية المطبقة اليوم تغض الطرف عن سيادة غذائية حقيقية للبلد.

9 الجزائر التي لم تستنكر الهجوم الروسي على أوكرانيا اعتبرتها الدول الغربية ضمن البلدان «غير الصديقة».

10 وضعت وزارة الداخلية في ربيع 2020 قائمة لـ2,2 مليون أسرة التي حصلت على منحة 000 10 دينار. بهذا خصصت الحكومة ميزانية بمبلغ 22 مليار دينار، انضافت اليها المساعدات من مواد غذائية استفادت منها 000 400 أسرة.

11 انتقل سعر انتاج القمح من 500 4 دينار للقنطار (د/ق) إلى 000 6 د/ق، وسعر القمح الطري من 500 3 د/ق إلى 000 5 د/ق وسعر الشعير من 500 2 د/ق إلى 500 3 د/ق.

12 جرى تخصيص دُفعة أولى من 97 ألف هكتار في السنة الماضية، ووُضعت دفعة ثانية من زهاء 150 ألف هكتار رهن إشارة المستثمرين في أكتوبر 2022.

نحـو سـيادة الجزائـر الغذائيـة: أي دروس مسـتخلصة مـن هـذه الأزمـات الاقتصاديـة والسياسـية؟

يحـوم شـك قـوي حـول مسـتقبل الأسـواق العالميـة للمـواد الزراعيـة، لأن التحكـم فـي الطابـع الطيَّار منذ2012 كان بفضـل مسـتويات قياسـية عالميـة مـن انتـاج الحبـوب بوجـه خـاص، لكـن اسـتمرار هـذا الوضـع غيـر أكيـد فـي حقبـة النـزاع هـذه التـي تطـال أحـواض كبـرى لإنتـاج الحبـوب. « الأكيـد هـو أن أسـعار القطـاع الغذائـي سـتكون بطابـع طيـار أكثـر ممـا مضـى»، هـذا مـا سـجل محللـون فـي مكتـب دراسـات أوربـي مختـص فـي الأسـواق العالميـة للمنتجـات الزراعيـة[13]. وتبـرز تقديـرات منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة ومنظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصادييـن أن الطابـع الطيـار لأسـعار المنتجـات الزراعيـة العالميـة سـيزيد بالأحـرى أو يبقـى مـن مسـتوى مرتفـع مسـتقبلا[14]. يجـوز التسـاؤل، فـي السـياق الجيوسياسـي الراهـن الموسـوم باللايقيـن، عـن مـدى اسـتدامة التـزود مـن الأسـواق العالميـة المتأثـرة بوجـه خـاص بفتـرات عـدم اسـتقرار سياسـي وصراعـات جيوسياسـية. إن كانـت الجزائـر قـد تمكنـت مـن تدبيـر تموُّنهـا فـي السـنتين الاخيريتيـن بفضـل مداخيـل الغـاز والبتـرول (أسـعارها فـي ارتفـاع اليـوم)، فليـس ثمـة مـا يـدل علـى إمـكان اسـتمرار هـذا الوضـع المالـي المريـح فـي الأمديـن المتوسـط والبعيـد.

تدعـو الصدمـات الاقتصاديـة والسياسـية (التـي يجـب أن تضـاف اليهـا التغيـرات المناخيـة) علـى هـذا النحـو إلـى تعزيـز القواعـد الإنتاجيـة للقطـاع الزراعـي وتقليـص عجـز المنتجـات الاسـتراتيجية (حبـوب، حليـب، وزيـوت غذائيـة)، وكـذا تحقيـق أكبـر اسـتقلال للصناعـة الغذائيـة إزاء الأسـواق الخارجيـة. تُبرِّر هـذه الأزمـات المتواتـرة خيـاراتٍ تـروم تأميـن انتـاج كاف ومسـتدام علـى صعيـد وطنـي، وتأميـنَ تغذيـة سـليمة للمسـتهلكين.

يمثـل تأميـن توافـر عـرض غذائـي –لاسـيما القمـح الصلـب والحليـب والبطاطـس-رهـان السـيادة الغذائيـة الرئيـس.

تطـرح هـذه الضـرورة متطلـبَ التخلـي عـن المنطـق الليبرالـي الـذي يمنـح القـروض العموميـة والمسـاعدة التقنيـة والأراضـي والمـاء لأقليـة مـن المسـتفيدين (مـن أصـل زراعـي او غيـر زراعـي)، ويُسـند كمـا أشـرنا أعـلاه مسـتقبل القطـاع الزراعـي والغذائـي إلـى«المسـتثمرين الزراعييـن» وحدهـم.

تطـرح التحديـات (الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة والمناخيـة...) متطلـبَ تحديـد سُـبل ووسـائل دعـم أكبـر للمسـتغلات الزراعيـة الأسـرية، التـي توجـه اليـوم أنشـطتها إلـى الإنتـاج المعيشـي وتعمـل فعـلا لأجـل أمـن الأسـر الغذائـي، وكـذا للأراضـي التـي تشـغلها. يمثـل تأميـن المقـدرة الإنتاجيـة للبـذور – أول حلقـات السلسـلة الغذائيـة-وتنويـع أنظمـة الزراعـة، وحمايـة التنـوع الأحيائـي المحلـي، والممتلـكات والدِّرايـات، أهـداف أساسـية للتقـدم علـى طريـق الظفـر بالسـيادة الغذائيـة.

كمـا يجـب القيـام بتغييـر حقيقـي فـي النمـوذج الاقتصـادي والتقنـي الراهـن. ليـس للتقنيـات المُطـوَّرة مـن قبـل المنشـآت الرأسـمالية الزراعيـة، مـع اسـتعمال متزايـد للأسـمدة

13 المحللـون فـي Tallage/Stratégie Grains مكتـب دراسـات زراعيـة اقتصاديـة مختـص فـي الأسـواق الأوربيـة والعالميـة للحبـوب والمحاصيـل الزيتيـة

14 OCDE-FAO (2018). Perspectives agricoles de l’OCDE et de la FAO 20212030-. Principaux éléments de projection.

والمبيدات والآلات والمعدات الجينية المستوردة، ومنح امتيازات في الأرض والابار للوصول الى المياه الباطنية لأقلية من المستفيدين (من أصول زراعية وغير زراعية) نتائج مقنعة فيما يخص المردودات الزراعية. ولم تسهم هذه الخيارات السياسية سوى في توطيد روابط تبعية البلد الاقتصادية والتقنية. وتسهم التقنيات الصناعية المطبقة اليوم على الزراعة في تدهور الأراضي وفرط استغلال الموارد المائية وتقليص التنوع الأحيائي. لا غنى، بوجه المخاطر المناخية، عن نموذج تقني زراعي جديد يتحرر من النموذج التقني –المستوحى من بلدان الشمال ذات الظروف الزراعية المناخية المغايرة لبلدنا- المستهلك بقوة للمواد الكيماوية والمبيدات والتجهيزات الزراعية المستورد معظمها. آن أوان استعادة الموروث الزراعي العربي البربري والاندلسي الذي أحسن في الماضي الإفادة من موارد غالبا ما كانت هشة باختراع أنظمة تقنية مستدامة، وتأمين الممارسات والمهارات التقنية الفلاحية المجربة وتطوير منهجي في القطاع الزراعي الجزائري لمبادئ الزراعة الايكولوجية الحديثة.

إن السبيل إلى السيادة الغذائية، الذي يجب رسمه لتأمين المستقبل، يتطلب أيضا إعادة تركيب النظام الزراعي الغذائي الوطني وتأمين تمفصله الأوثق مع النظام الانتاجي الوطني من أجل تقليص هشاشته إزاء التقلبات في الأسواق الدولية.

هذه الحلول من أجل زراعة واستهلاك زراعي مستدام هي في متناول الجزائر بشرط الاعتماد على تعبئة الفلاحين والتقنيين والمهندسين وكل القوى الحية التواقة إلى بناء مصير تقدمي لهذا البلد وتشاركه.

ملاحظة: كتب هذا النص باللغة الفرنسية، ترجمة موقع سيادة (www.siyada.org)

عمر بيسعود / الجزائر

باحث في الاقتصاد الزراعي

الامايل: bessaoud@iamm.fr

سوق الأسمدة المغربية في سياق حرب روسيا- أوكرانيا ومشروع السيادة الغذائية

«لا تُهدر أبدا فرصة أزمة جيدة!». كان هذا عنوان دراسة[1] رائعة للمناضل والكاتب الفليبيني والدن بيلو، إبان أزمة جائحة كورونا. وهو شعار يتبناه عمليا الرأسماليون وأرباب الشركات الكبرى محليا وعلى المستوى العالمي، كلما نشبت أزمة، حربا كانت أو أزمة صحية أو اقتصادية.

يأتي «المجمع الشريف للفوسفاط» [م.ش.ف] محتكر إنتاج الأسمدة بالمغرب على رأس هذه الشركات، إذ أكد ذلك رئيسه مصطفى التراب يوم 11 أكتوبر 2022، في ندوة اللقاء السنوي بين المجموعة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في واشنطن، بقول: «هناك فرصة في الأزمة الحالية لكي نتعامل مع التوازن على المدى البعيد والتركيز على القارة الإفريقية لأنها تعاني نقصاً كبيراً»[2].

ما رهانات أكبر محتكِر إنتاج الفوسفاط المغربي (م.ش.ف) في السوق الإفريقية والدولية؟ هل تستفيد المالية العامة للدولة من فورة عائدات الأسمدة تلك؟ ما عائد الفلاح الصغير المغربي؟ هل فعلا يساهم م.ش.ف في ضمان «الأمن الغذائي» وتحقيق «السيادة» الغذائية كما هو واردٌ في أدبيات المجمَّع م.ش.ف؟

حرب روسيا- أوكرانيا ورهانات سوق الأسمدة العالمية

سببت حرب روسيا- أوكرانيا (وقبلها جائحة كوفيد- 19) اضطرابا في سلاسل الإمداد العالمي، سواء في ما يخص الأغذية أو مدخلاتها، وعلى رأسها الأسمدة. فروسيا تُعَدُّ «أكبر مصدر للأسمدة في العالم بنسبة ٪15.1 من إجمالي صادرات الأسمدة»[3].

الحرب التجارية هي إحدى الأسلحة المستعمَلة حاليا بين الطرفين (روسيا من جهة، وأوكرانيا و»الغرب» من جهة أخرى). وفي وجه العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، تعتمد هذه الأخيرة على تبعية الاتحاد الأوروبي وأجزاء أخرى من العالم (خاصة أفريقيا) على مكانتها في إنتاج الأسمدة ومكانتها كثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي، وهو مكون رئيسي لجميع الأسمدة الفوسفورية وكذلك الأسمدة النيتروجينية: «يعتمد الاتحاد الأوروبي... على روسيا للحصول على ٪30 من إمدادات الأسمدة»[4].

يبحث المغرب، عبر المجمع الشريف للفوسفاط، على تموقع في سياق هذه الاضطرابات، ويركز على أنه يمثل «حارس بوابة سلاسل الإمداد الغذائي العالمية»، ولكن هذه الجملة المنمقة لا تعني إلا مواصلة نفس التخصص («كل شيء للتصدير») الذي أُولِيَ للمغرب في قسمة العمل الدولي منذ الاستعمار: إنتاج المواد الأولية وفي أرقى مستوياته

1 موقع شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية على الرابط التالي : https://bit.ly/3U4Fr4M

2 https://bit.ly/3WV1mhk 12/10/2022،

3 «How Morocco Could use its Solar Energy and abundant Phosphorous to Feed the World and Offset Russia», By Michaël Tanchum, Universidad de Navarra, July 10, 2022, https://theconversation.com/morocco-a-top-fertiliser-producer-could-hold-a-key-to-the-worlds-food-supply-180797..

4 ibid.

معالجتها وتحويلها.

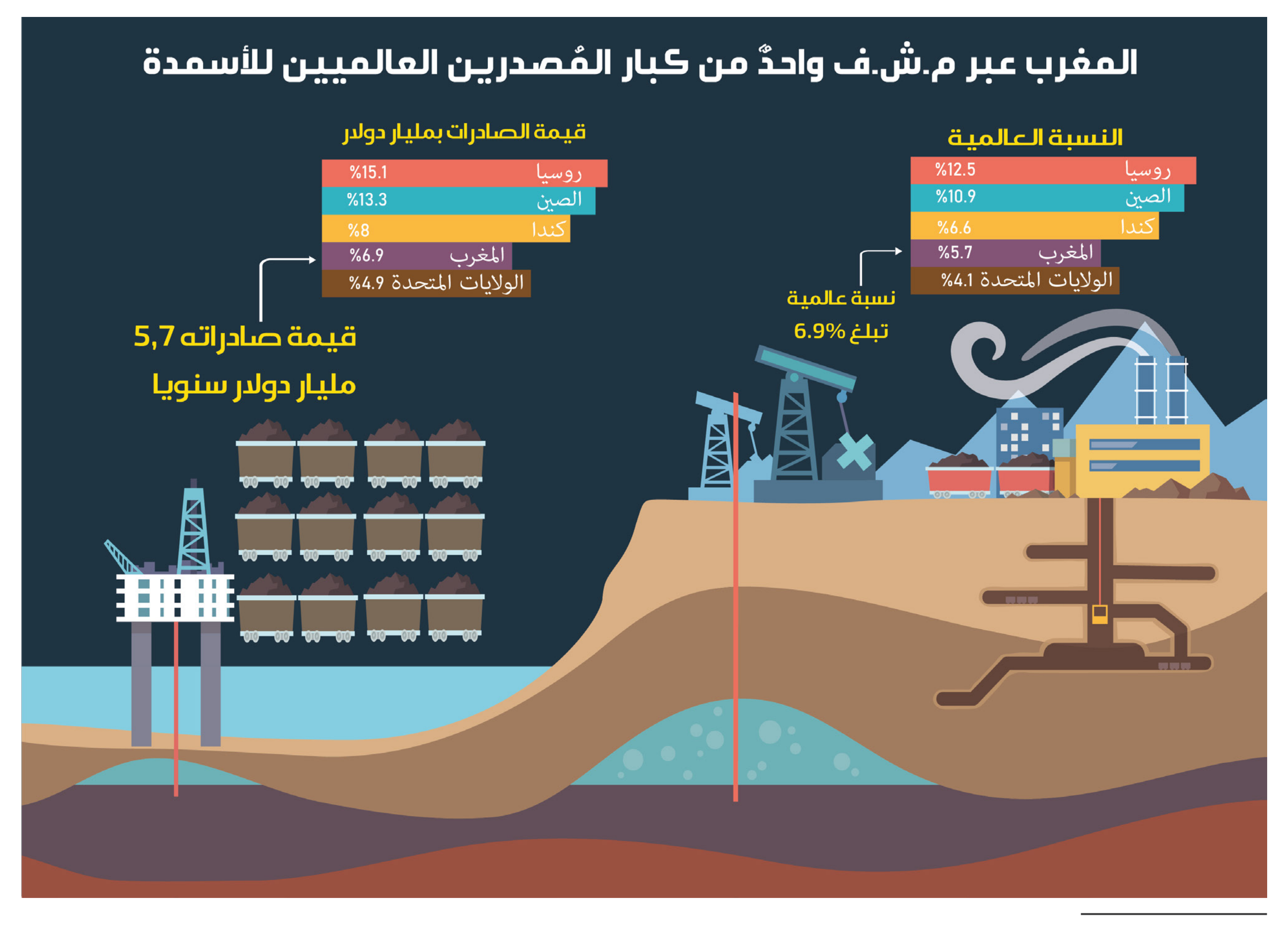
سوق دولية ضخمة

سوق الأسمدة ضخمة جدا، وتسيل لعاب الراكضين وراء الأرباح. ففي عام 2020، بلغ حجمها «حوالي 190 مليار دولار أمريكي... وفي عام 2021، بلغ حجم سوق الأسمدة الفوسفورية العالمية [وحدها] حوالي 59 مليار دولار أمريكي»[5].

وما دام الرهان رفع الإيرادات في ظل فرصة/ أزمة لا أحد يضمن استمرارها، فإن تصريحات المجمع الشريف للفوسفاط بـ»الاقتراب أكثر من صغار الفلاحين في القارة [أي إفريقيا]»، مجرد تلطيف لصيغة غزو السوق الإفريقية والبحث عن الفلاحين القادرين على شراء أسمدة في سياق اقتصادي عالمي متسم بارتفاع أسعار الغاز وباقي المدخلات الفلاحية.

يندرج المغرب عبر م.ش.ف ضمن كبار المصدرين العالميين للأسمدة، وهذه بعض الأرقام الخاصة بسنة 2021 :[6]

البلد	روسيا	الصين	كندا	المغرب	الولايات المتحدة
قيمة الصادرات بمليار دولار	12.5	10.9	6.6	5.7	4.1
النسبة العالمية	% 15.1	% 13.3	% 8	% 6.9	4.9 %



5 ibid.

6 «Top Fertilizers Exports by Country», by Daniel Workman, Central Intelligence Agency, The World Factbook Field Listing: Exports – Commodities. Accessed on May 16, 2022, https://www.worldstopexports.com/top-fertilizers-exports-by-country/.

المجمع الشريف للفوسفاط: شركة رأسمالية كبرى

تأسس م.ش.ف سنة 1920 تحت اسم «المكتب الشريف للفوسفاط». ولأن فرنسا (المستعمِرة آنذاك) متخوفة من منافسة الدول الأخرى لها، قرر «ليوطي» المقيم العام الفرنسي آنذاك «إسناد عمليات الاستكشاف والاستغلال إلى «الدولة الشريفة ولحسابها» حسب ظهير 27 يناير 1920، من أجل منع القوى والشركات الأجنبية من بسط سيطرتها على هذا المورد الهام»[7]. هذا مع التركيز على تضمين النظام الأساسي للمكتب الشريف فكرة أن الأمر لا يتعلق بنظام للتدبير المباشر من طرف الدولة، ما جعلها «نوعا من المؤسسات التي لديها مساهم واحد فقط: الدولة»، وهذا مكنه من الجمع بين مرونة القطاع الخاص وصرامة القطاع العمومي»[8].

حافظت دولة «الاستقلال» على نفس نمط التدبير: «مؤسسة عمومية ذات طابع مدني واستقلال مالي تحت الإشراف الإداري لوزارة الاقتصاد الوطنية»[9]. كان المكتب، ولا يزال، إحدى أدوات الملكية المغربية لإنماء رأسمالية محلية تحترم حصتها ضمن قسمة عمل دولية محدَّدة إمبرياليا.

يحتكر الملك تعيين المدراء العامين للشركة، التي تناوب على رئاستها أفراد من عائلات رأسمالية وأخرى تدرجت في المناصب الديبلوماسية. وأهمهم هو الرئيس الحالي مصطفى التراب الذي سبق له أن كان رئيس الاختصاصيين في التنظيم بالبنك الدولي (واشنطن، 2002)[10]. وتخضع الشركة لإشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عبر اجتماعات سنوية.

في سنة 1974، استحوذ م.ش.ف على الشركة المغربية للأسمدة شركة (فيرتيما) التي تم إنشاؤها سنة 1972، وفي سنة 1999 جرت خوصصة هذه الشركة، ليحتكر م.ش.ف تلبية جميع الاحتياجات المحلية من الأسمدة الفوسفاطية[11].

لكن نقطة التحول الكبرى في تاريخ م.ش.ف كانت بتاريخ 26 فبراير 2008، حيث تحول إلى شركة مجهولة، وكانت بداية الاندماج مع الرأسمال البنكي المغربي، إذ بتاريخ 12 يناير 2009، «تمت عملية المساهمة المشتركة بين مجموعة م.ش.ف والبنك المركزي الشعبي، وبموجب ذلك استحوذ البنك الشعبي على 5،88٪ من مجموعة OCP، ونفس الشيء بالنسبة لمجموعة م.ش.ف التي استحوذت على 6،6٪ من رأسمال البنك الشعبي»[12].

هكذا سيكون انشغال المؤسسة هو ضمان أرباح المساهمين وبالتالي الخضوع لتوجيهاتهم، شأنها شأن جميع الشركات المساهمة، وهو ما عبر عنه بالحرف رئيسها الحالي مصطفى التراب بقول: «لقد استبدلنا ضريبة الاحتكار- في الوقت الذي كان فيه المكتب الشريف للفوسفاط مؤسسة عامة- بسياسة توزيع الأرباح التي تسمح للشركات المحدودة بدفع مستحقات مساهميها[13]».

المنظور الرأسمالي لدى الشركة واضح للعيان. فقد عينت محمد جمالي مديرا عاما

7 https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology.

8 https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology?id=1920-08-07.

9 https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology?id=1960-07-29.

10 https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology?id=2006-02-15.

11https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology?id=1974-01-01.

12 https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology?id=2009-01-12.

13 https://bit.ly/3UneYQE 4/6/2021

لـ« OCP AFRICA». هـذا الأخيـر كان شـغل لمـدة ثـلاث سـنوات منصـب مديـر Logdev Africa المتخصصـة فـي التنقيـب والتطويـر العقـاري للأنشـطة اللوجسـتية، وهـي فـرع الشـركة الوطنيـة للنقـل واللوجسـتيك (SNTL). ومنـذ تأسيسـه عمـل « OCP AFRICA» علـى «تحويـل الفلاحـة التقليديـة والمعيشـية، الأكثـر انتشـارا فـي إفريقيـا... إلـى فلاحـة تخلـق القيمـة والثـروة»[14]. ومفاهيـم «خلـق القيمـة والثـروة» معروفـة فـي سـياق الخيـارات النيوليبراليـة للدولـة بالمغـرب وللمجموعـات الرأسـمالية الكبـرى، وعلـى رأسـها م.ش.ف: المسـتثمِر الكبيـر قائـد التنميـة الـذي تخلـق «القيمـة والثـروة»، والتـي ستنسـاب آثارهـا فيما بعـد علـى شـرائح المجتمـع الأخـرى، وفـق الخرافـة المروَّج لهـا مـن طـرف أدبيـات البنـك العالمـي.
تظـل المؤسسـة، المصنفـة اسـتراتيجيةً، خـارج المسـاءلة البرلمانيـة. اكتفـى تقريـر قضـاة المجلـس الأعلـى للحسـابات فـي مـارس 2019 بنشـر خلاصـة لـم تتجـاوز 11 صفحـة، متكتمـا عـن التفاصيـل بمبـرر «حساسـية الجوانـب التـي تناولتهـا المهمـة وطبيعـة المعطيـات التـي تـم اسـتعمالها، والتـي يمكـن أن يـؤدي نشـرها إلـى الإضـرار بمصالـح المجمـع»[15].

الأسمدة: منصة من بين أخريات لغزو القارة الإفريقية

المسـتهدَف إذن هـو نقـل تجربـة السياسـة الفلاحيـة المتبنـاة بالمغـرب (المخطـط الأخضـر وحاليـا مخطـط الجيـل الأخضـر)، سياسـةٌ قائمـة علـى حفـز الاسـتثمار الرأسـمالي الزراعـي الكبيـر، باعتبـاره رائـد التنميـة، علـى غـرار باقـي القطاعـات.
لا يصـدر المغـرب الأسـمدة فقـط، بـل نموذجـا زراعيـا رأسـماليا كبيـرا أيضـا، وهـو مـا لـم يخفيـه إليـاس الفالـي، العضـو المنتـدب للاسـتراتيجية المؤسسـية والاسـتدامة فـي م.ش.ف، بقـول: «إن التعـاون بيـن القطاعيـن العـام والخـاص سـيكون مطلوبًـا فـي المسـتقبل»[16]. إن «شـراكة قطـاع عـام- قطـاع خـاص (PPP)» حصـانُ طـروادة الرأسـمال الخـاص لاقتحـام قطاعـات كانـت بعيـدة عنـه حتـى الآن، أو يتهـرب مـن تحمـل كلفـة الاسـتثمار فـي بنيتهـا التحتيـة، بينمـا يحتكـر ثمـار إيراداتهـا وأرباحهـا. وفـي هـذا السـياق شـدد الوفـد المغربـي إلى اجتمـاع المجلـس السـلم والأمـن الأفريقـي المخصـص للأمـن الغذائـي فـي أفريقيـا (مـاي 2022) علـى «ضـرورة اعتمـاد السياسـات اللازمـة لتحفيـز التحـول الاقتصـادي والهيكلـي فـي أفريقيـا»[17].
مـا يقـوم بـه م.ش.ف تنفيـذ قطاعـي لاسـتراتيجية عامـة للرأسـمال الكبيـر (المحلـي والعالمـي) والدولـة، وهـو مـا تضمنتـه وثيقـة صـادرة عـن وزارة الماليـة منذ سـنة 2015 جـاء فيهـا: «يتطلـب جلـب ثقـة الشـركات وكـذا المسـتثمرين المحتمليـن تحديثـات مؤسسـاتية للقطاعـات (التدبيـر المفـوض والامتيـاز والخوصصـة)... وفـي هـذا المجـال، يمتلـك المغـرب تجربـة غنيـة ومسـتوى خبـرة مقنـع إلـى حـد مـا... يمكنـه أن يتقاسـمها مـع البلـدان الإفريقيـة»[18].

---

14 https://assahraa.ma/web/2020/151453.20/09/2022.

15 جريدة أخبار اليوم، 20 مارس 2019.

16 «Le groupe OCP offre à l’Afrique 550.000 tonnes d’engrais», Mehdi Ouazzani MEHDI OUAZZANI, 21 JUILLET 2022, https://www.challenge.ma/us-africa-business-summit-ocp-accelere-ses-efforts-pour-aider-lafrique-en-matiere-de-securite-alimentaire-242796/..

17 «CPS de l›UA: La sécurité alimentaire en Afrique, une priorité du Maroc dans le cadre de l›action africaine commune (Ambassadeur)», 09 mai 2022, https://www.mapnews.ma/fr/actualites/politique/cps-de-lua-la-s%C3%A9curit%C3%A9-alimentaire-en-afrique-une-priorit%C3%A9-du-maroc-dans-le.

18 «العلاقات المغربية الإفريقية، الطموح إلى حدود جديدة“، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ماي 2015، https://bit.ly/3Eo44Vr

إعادة إنتاج تراتبية النظام الإمبريالي

يعيد المغرب، في علاقته مع إفريقيا، إنتاجَ نفس التراتبية القائمة في السوق العالمية بين دول إمبريالية/ مركز ودول تابعة/ طرف، خاصة عند الحديث عن «المساعدة والأسعار المخفضة»: «قال مسؤول كبير في شركة م.ش.ف ، إن المجموعة ستعرض 180 ألف طن من الأسمدة كمساعدة و370 ألف طن بأسعار مخفضة لمساعدة الدول الأفريقية على مواجهة ارتفاع الأسعار... كما قالت ندى المجدوب، نائبة الرئيس التنفيذي لإدارة الأداء، في مقابلة مع رويترز إن الكميات المعروضة والمخفضة ستمثل 16٪ من الطلب الأفريقي هذا العام وربع مبيعات مجموعة م.ش.ف في القارة»[19].

إن منطق المساعدة الغذائية مدمر للإنتاج المحلي والفلاح الصغير عكس ادعاءات ممثلي م.ش.ف، إذ تضيق مجالات تصريف المنتوجات المحلية وتغرق السوق المحلية بالمنتوج المستورَد وتغير العادات الغذائية. فضلا عن أن مقدم المساعدات يبحث دائما عن النجاح المضمون لمشروعه. نبه إلى هذا الأمر، منذ زمن طويل، ميشال هوسون Michel Husson وتوماس كورتو Thomas Courtot, بقول: «هكذا يمكن أن نرى مشاريع تدعي أنها «موجهة نحو الأكثر حاجة»، توزع ثرواتها بشكل رئيسي على المزارعين «المتقدمين» الميسورين أكثر من المتوسط. الذين يُعتقد أنهم قادرون على زيادة الإنتاج بأسرع وقت»[20].

تتبنى م.ش.ف نفس انتقادات المؤسسات المالية الدولية لدول العالم الثالث فيما يخص العراقيل بوجه الاستثمار الخاص (الرأسمالي): «التهديدات الموجودة في بعض البلدان الأفريقية، في هذه الحالة، انعدام الأمن، ونقص البنية التحتية، وزراعة الكفاف المهيمنة، وعدم الاستقرار السياسي، والإطار القانوني الفاشل الذي لا يحمي حقوق المستثمرين، والفساد...»[21]. الغاية إذن هي إزالة كل ما يقف في وجه المستثمرين، وعلى رأسهم OCP لغزو القارة.

بدأت م.ش.ف هذا العمل بـ»إطلاق مجمع الأسمدة في إثيوبيا، باستثمار قدره 3.7 مليار دولار أمريكي»[22]، و»اتفاقية مع نيجيريا لبناء مصنع أسمدة تفوق قيمته 1.3 مليار دولار»[23].

عائدات الأزمات

شهدت عائدات م.ش.ف ارتفاعا كبيرا في سياق جائحة كوفيد- 19، وهو ما عبر عنه بإعجاب الرئيس المدير العام للمجمع في تصريح لمجلة «جون أفريك» بقول: «إن ارتفاع حجم مبيعاتنا في سياق دورة منخفضة، والتي اتسمت أيضا بالشكوى المقدمة من

19 «Le groupe OCP offre à l’Afrique 550.000 tonnes d’engrais», Mehdi Ouazzani MEHDI OUAZZANI, 21 JUILLET 2022, https://www.challenge.ma/us-africa-business-summit-ocp-accelere-ses-efforts-pour-aider-lafrique-en-matiere-de-securite-alimentaire-242796/.

20 «على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟»، توماس كوتور وميشيل هوسون، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ص 155. 177.

21 «OCP Group: Grand garant de la sécurité alimentaire en Afrique subsaharienne», Par Abdelaziz RHEZALI, 24 septembre 2021, https://maroc-diplomatique.net/ocp-group-grand-garant-de-la-securite-alimentaire-en-afrique-subsaharienne/.

22 ibid.

23 «Exclusif – Mostafa Terrab : « Le futur d’OCP, c’est le développement vert » (127 ,«(2/ mai 2021, Par Estelle Maussion et Julien Clémençot, https://www.jeuneafrique.com/1178369/economie/exclusif-12--mostafa-terrab-le-futur-docp-cest-le-developpement-vert/.

منافسنا الأمريكي، إنجاز متميز»[24].
في ذات السياق كشف «عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة، أن إنتاج الفوسفاط من طرف المجمع الشريف للفوسفاط عرف زيادة بحوالي 6,2% خلال سنة 2020»[25].
الأمر عينه في ما يخص مبيعات م.ش.ف إبان حرب روسيا- أوكرانيا. إذ حققت «رقم معاملات بلغ حوالي 25,33 مليار درهم خلال الربع الأول من سنة 2022، أي بزيادة نسبتها 77% مقارنة بالنتائج المحققة خلال نفس الفترة من السنة الماضية»[26].
لم يخف بلاغ صادر عن م.ش.ف سبب هذا الإنجاز، إذ ورد فيه: «الصراع الروسي الأوكراني زاد من حدة السياق المتقلب على مستوى توازن العرض والطلب داخل سوق الفوسفاط، الأمر الذي أدى إلى زيادة جديدة في أسعار المواد الأولية ولا سيما الأمونياك والكبريت»[27].
السؤال الكبير هنا هو: في مصلحة من يصب دفق الإيرادات الكبير هذا؟ وهل ستُسهم في التخفيف من تآكل عائدات الدولة؟ وهل ستنساب آثارها على صغار منتجي الغذاء ومستهلكيه؟
الجواب ليس رهين النوايا التي يصرح بها مسؤولو الدولة ومجمع م.ش.ف، بل بطبيعة تلك المؤسسة والإطار الاقتصادي الذي تندرج فيها استراتيجيتها.

حدود فورة العائدات

هذه الفورة من العائدات لها حدود، وأهمها:

أ. مديونية ثقيلة:

تُموَّل استثمارات م.ش.ف أساسا عبر الديون. فبرسم سنة 2018، ناهزت هذه الديون 35 مليار درهم[28]. ويبرر رئيس المجمع مصطفى التراب تلك الديون برقم المعاملات (55 مليار درهم) ونتيجتها الصافية (5.4 مليار درهم)، وتوقعات باستمرار نمو الطلب والاستهلاك. ولكن هذه التوقعات لا تأخذ بعين الاعتبار تقلبات سوق الفوسفاط العالمية، إذ إن أي انخفاض سيخلف مديونية ثقيلة فضلا عن فرط استخراج للحفاظ على نفس مستوى الإيرادات.
وهناك سوابق تاريخية تبرر ذلك. فبعد ارتفاع عائدات الفوسفاط بداية السبعينات، جاء انهيار سعره وارتفاع ثمن البترول عالميا، متضافرا مع موسم جفاف قاسٍ ليفرض «سياسة تقشف وتطهير المالية العمومية»[29]. وفي منتصف سنة 2007 إلى منتصف سنة 2008 بلغ سعر الفوسفاط الخام آنذاك ما يقارب 400 دولار أمريكي وهو ما يعادل 10 مرات مستوى الأسعار قبل سنة 2007،[30] إلا أن هذه الفترة أورثت المجمعَ تركة ديون ثقيلة. إن العائدات ذات أمد قصير بينما المديونية ذات أمد طويل وبمشروطيات مقيِّدة. سيتفاقم حجم وكلفة المديونية مع رفع معدلات الفائدة مؤخرا من طرف البنك المركزي الأمريكي، وحذو البنك المركزي المغربي نفس الإجراء بمبرر تخفيض التضخم الجاري.

---

24 https://bit.ly/3tv2Pxr4 2021 ،يونيو، .

25 https://bit.ly/3fLqyWD14/06L2021،

26 https://bit.ly/3DPFqLF 17/05/2022

27 ibide.

28 https://bit.ly/3UlTKT626/03/2019.

29 «المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك»، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربي، الدار البيضاء، 2006، ص 143.

30 https://centenaire.ocpgroup.ma/ar/chronology?id=2008-03-01.

بـ. المنافسة والحروب التجارية:
المنافسة في سوق الأسمدة الدولية قوية جدا. فرقم العائدات الكبير لسنة 2020 تحقق بفعل «انخفاض العرض في ظل تراجع الصادرات الصينية وانخفاض مخزونات الهند والولايات المتحدة»[31].
هذا فضلا عن حمائية دول الشمال خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. ففي منتصف سنة 2020، قدمت شركة «موزاييك» شكاوى إلى الولايات المتحدة ضد م.ش.ف بسبب الإغراق التجاري. وبعد إجراء تحقيق، أنصفت السلطات شركة «موزاييك»، وقررت في مارس الماضي فرض رسوم تعويضية على التصدير تصل إلى 19.97٪ [32].

ج. ارتفاع أسعار الغاز:
الغاز مكون رئيس لجميع الأسمدة الفوسفورية وكذلك الأسمدة النيتروجينية. والمغرب مستورد كبير للغاز. يبلغ استهلاك المغرب من الغاز الطبيعي نحو مليار متر مكعب سنويًا، وفق تأكيدات وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، الدكتورة ليلى بنعلي، ومقابل ذلك يبلغ الإنتاج المحلي من الغاز نحو 110 ملايين متر مكعب سنويًا فقط، وهو ما يجعل الغاز المنتَج محليا يلبي فقط 11% من إجمالي استهلاك المغرب من الغاز الطبيعي[33]. وهكذا سيُعدِّل ارتفاع أسعار الغاز كفة الميزان على حساب العائدات.

د. إجهاد مائي مزمن:
انتقلت حصة الفرد من المياه من 2500 متر مكعب سنة 1960، إلى 700 سنة 2019، بنسبة انخفاض بلغت 75% [34]. وإنتاج الفوسفاط يستهلك الكثير من المياه. والرهان على تقنية التحلية مُكلِّف جدا، إذ «سيتطلب اعتماد المغرب المتزايد على محطات تحلية المياه لتلبية الاحتياجات الصناعية والزراعية والسكنية استثمارات جديدة كبيرة في توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة. تتطلب محطات تحلية المياه 10 أضعاف كمية الطاقة لإنتاج نفس حجم المياه مثل معالجة المياه السطحية التقليدية»[35].

---

31 https://bit.ly/3WLOSrY 23/10/2021.

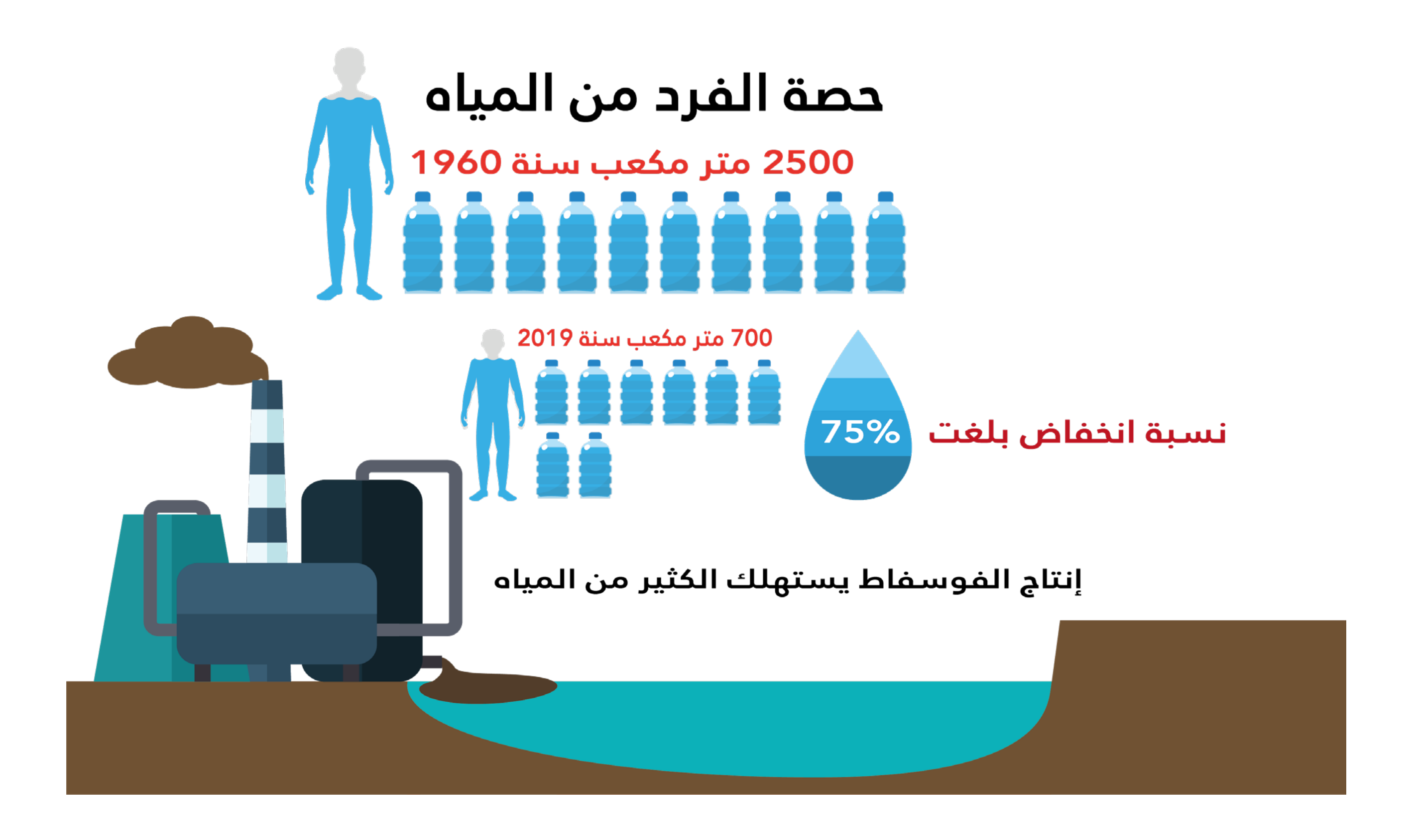
32 «Exclusif – Mostafa Terrab : « Le futur d'OCP, c'est le développement vert » (127 ,«(2/ mai 2021, Par Estelle Maussion et Julien Clémençot, https://www.jeuneafrique.com/1178369/economie/exclusif-12--mostafa-terrab-le-futur-docp-cest-le-developpement-vert/.

33 https://bit.ly/3EfZSXm 2022-09-22,

34 «Impacts de la stratégie national de l›hydrogène vert d sur les ressources en eau au Maroc», Atelier thématique- Organisations de la Société Civil, Henrich Poll Stiftung et Mena Renewables et Sustunability, Rabat- Maroc, 23 juin 2022.

35 «How Morocco Could use its Solar Energy and abundant Phosphorous to Feed the World and Offset Russia», By Michaël Tanchum, Universidad de Navarra, July 10, 2022, https://theconversation.com/morocco-a-top-fertiliser-producer-could-hold-a-key-to-the-worlds-food-supply-180797.

إجهادٌ مائي مُزمن



ماذا عن مساهمة م.ش.ف في مالية الدولة؟

لا بد بداية من الإشارة إلى أن م.ش.ف يستفيد مجانا من «التربة التحتية المغربية مما يقلل بشكل كبير من تكاليف الإنتاج الخاصة به»[36]. ورغم أن مصطفى التراب أشار إلى م.ش.ف «كمساهم أو دافع الضرائب لا يتناسب مع ما كان سائدا من قبل»[37]. إلا أن المجمع ظل، بذريعة ارتفاع ديونه، «يطالب الدولة باسترجاع متأخرات مالية تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة»، وهو ما تم له مثلا سنة 2018 حين صرح محمد بنشعبون وزير المالية آنذاك، «إن الدولة وفي متم يونيو 2018، لم تعد مدينة للمجمع حيث قامت بأداء متأخراتها المتصلة بالضريبة على القيمة المضافة وقيمتها 20.4مليار درهم»[38].

فضلا عما يسمى في منطق رأس المال «التكاليف الخارجية»، أي فرط الاستخراجية[39] وتدمير البيئة. فمنطق السوق يجعل الدول ذات اقتصاد التصدير متضررة في كلا الحالتين: رفع حجم الإنتاج في حالة ارتفاع الأسعار في السوق العالمية لتحقيق أعلى الإيرادات، ورفعه أيضا في حالة انخفاض الأسعار للحفاظ على المستويات السابقة من الإيرادات، مستنزفة بذلك تلك الثروة الطبيعية. ففي سياق جائحة كوفيد- 19 تمكن م.ش.ف من« تعويض انخفاض الأسعار في السوق الدولي بزيادة كميات المنتجات المصدرة»[40].

---

36 https://bit.ly/3Tfp6cN 4 2021 ،يونيو،»،

37 ibid.

38 https://v2.ahdath.info/429981 24/10/2018.

39 https://attacmaroc.org/كتاب-الديون-والنظام-الإستخراجي-الصع/

40 https://bit.ly/3fKAD6c 21- 11- 2022,

أما عـن البيئـة فشـعار م.ش.ف «إنتـاج أكثـر وأفضـل، مـع تقليـل التلـوث»، لا يُطبَّـق منـه سـوى الشـق الأول. إذ يخطـط م.ش.ف «لإنتـاج 8.2 مليـون طـن إضافيـة مـن الأسـمدة الفوسـفورية بحلـول عـام 2026. ويبلـغ الإنتـاج حاليـا حوالـي 12 مليـون طـن»[41]. أما عـن الأضـرار البيئـية فقـد سـكتَ تقريـر قضـاة المجلـس الأعلـى للحسـابات (مـارس 2019) عـن تفاصيـل الأثـر البيئـي للنشـاط المنجمـي لـ م.ش.ف.

الفلاح الصغير: في انتظار انسياب لا يأتي

تقـوم «نظريـة الانسـياب» التـي روج لهـا كثيـرا البنـك العالمـي علـى فكـرة أن «التداعيـات الإيجابيـة للنمـو تنسـاب لصالـح الأكثـر غنـى فـي البدايـة، ولكنهـا تصـل فـي النهايـة إلـى الأكثـر فقـرا. بالتالـي مـن مصلحـة الأخيريـن أن يكـون النمـو قويـا قـدر الإمـكان، لأن فتـات الثـروة التـي تصـل إليهـم يتوقـف عليـه. فـي الواقـع، إذا كان النمـو ضعيفـا، فإن الأغنيـاء يحتفظـون بحصـة أكبـر ممـا لـو كان النمـو قويـا»[42].

لكـن صغـار المزارعيـن يتأثـرون بالواقـع وليـس بالنظريـات. فارتفـاع مدخـلات إنتـاج الأسـمدة وعلـى رأسـها الغـاز الطبيعـي المسـتورَد فضـلا عـن التسـعير العالمـي للفوسـفاط، يجعـل نصيبهـم هـو تأثرهـم بارتفـاع أسـعار الأسـمدة فـي السـوق العالميـة.

تزايـدت أسـعار الأسـمدة فـي السـوق المحليـة بنسـبة 41% فـي الموسـم الفلاحـي 2021-2022، مقارنـة بالموسـم السـابق[43]. وفـي سـبتمبر 2022 كشـفت وكالـة التصنيـف الدوليـة "فيتـش رايتنـغ" عـن توقعـات بارتفـاع أسـعار الأسـمدة المغربيـة مـن 200 دولار للطـن حاليـا إلـى 270 دولارا مـع نهايـة السـنة الجاريـة، بسـبب مخـاوف وإكراهـات التخزيـن العالميـة[44].

يُعد إنتـاج السـكر مـن بيـن أكثـر القطاعـات تضـررا. لتحفيـز انطلاقـة الموسـم الفلاحـي 2021-2022 اسـتفاد المزارعـون المجمَّعـون فـي قطـاع السـكر مـن أسـعار مميـزة وثابتـة للأسـمدة طـوال الموسـم الفلاحـي علـى الرغـم مـن ارتفـاع الأسـعار فـي السـوق الوطنيـة والدوليـة. لكـن الاتجـاه التصاعـدي لأسـعار الأسـمدة فـي السـوق العالميـة يقضـم هـذا الدعـم ومعـه هامـش إيـرادات المزراعيـن، وهـذا مـا أقـره تقريـر «مجموعـة العمـل الموضوعاتيـة المؤقتـة حـول الأمـن الغذائـي بمجلـس المستشـارين» حـول «الأمـن الغذائـي» بقـول: «إلا أنـه منـذ سـبتمبر 2021، وحتـى الآن، ظلـت أسـعار الأسـمدة فـي اتجـاه تصاعـدي علـى مسـتوى السـوق الوطنيـة والدوليـة، خاصـة الأسـمدة النيتروجينيـة... كمـا شـهدت أسـمدة البوتـاس وهـي كلوريـد البوتـاس وكبريتـات البوتـاس ارتفاعـا فـي الأسـعار بنحـو 42% لتصـل علـى التوالـي إلـى 830 درهـم للقنطـار و1300 درهمـا للقنطـار». انتهـى التقريـر بهـذه الخلاصـة : «نتيجـة لذلـك، سـيؤدي وضـع الأسـعار الحالـي فـي الأسـواق الوطنيـة والدوليـة إلـى زيـادة تكاليـف التسـميد لمحاصيـل السـكر بنحـو 4700 درهـم/ هكتـار، ممـا سـيؤدي إلـى انخفـاض صافـي هامـش الربـح بالنسـبة للفلاحيـن بنسـبة 23% أي مـا يقـارب 240 مليـون درهـم كمبلـغ إجمالـي»[45].

41 «How Morocco Could use its Solar Energy and abundant Phosphorous to Feed the World and Offset Russia», By Michaël Tanchum, Universidad de Navarra, July 10, 2022, https://theconversation.com/morocco-a-top-fertiliser-producer-could-hold-a-key-to-the-worlds-food-supply-180797.

42 «البنك العالمي، تاريخ نقدي»، إريك توسان، ترجمة ونشر جمعية أطاك المغرب عضو لجنة إلغاء الديون غير الشرعية، أبريل 2022، ص 197.

43 https://anwarpress.com/225919.html 012021/11/.

44 https://bit.ly/3UyAj9o 202022/09/,

45 «الأمـن الغذائـي بالمغـرب، تقريـر»، مجموعـة العمـل الموضوعاتيـة المؤقتـة حـول الأمـن الغذائـي بمجلـس المستشـارين، يوليـوز 2022، ص 114- 115.

أثار ارتفاع أسعار المدخلات، وضمنها الأسمدة والوقود، احتجاج القسم المنظم من الفلاحين، إذ نظم المنضوون منهم تحت لواء اتحاد النقابات المهنية بالمغرب إضرابا مصحوبا بوقفات احتجاجية لمدة ثلاثة أيام 26 و27 و28 أكتوبر 2022. وهؤلاء هم من كبار الفلاحين الذي يمتلكون آلات الحرث والحصاد، أما الفلاح الصغير فهو عديم التنظيم، وينتظر عطف السماء أو الدعم الشحيح المقدم له من طرف الدولة[46].

هل من بديل؟

يتحدث م.ش.ف ، عن الأمن الغذائي والانتقال الطاقي، في حين تناول تقرير «لجنة النموذج التنموي الجديد» المعينة من طرف الملك مفهوم «السيادة الغذائية». لكن كل هذا سطو على مفاهيم الحركات المناضلة مع إبقاء نفس الخيارات الرأسمالية الكبرى في القطاع الفلاحي، كما بمجمل الاقتصاد.

ترتكز كتابات م.ش.ف على مفهوم المنظمات العالمية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، للأمن الغذائي على أنه «قدرة الفرد للحصول على الغذاء». وبتركيزه على مفهوم الفرد بدل الجماعات، وعلى مفاهيم العرض والطلب، فإن هذه المؤسسات (وضمنها م.ش.ف طبعا)، تحافظ على مبدأ تسليع إنتاج الغذاء وضمان احتكاره في يد الشركات الكبرى ذات القدرة على الأداء والإنتاج الكبيرين ضمن نفس المنظور الإنتاجوي/ الاستخراجي.

في تقرير صادر عن م.ش.ف سنة 2020، ورد ما يلي: «بالتفكير فيما وراء الأزمة الحالية، ندرك أنه لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، يجب أن تتضافر سلسلة القيمة بأكملها لتحسين طريقة إنتاجنا للطعام ومعالجته واستهلاكه. وOCP لاعب حيوي في سلسلة القيمة هذه، وكانت في طليعة الابتكار في صناعة الأسمدة»[47]. مختصرا هكذا «إطعام الكوكب» إلى محض إجراءات تقنية، دون طرح سؤال من يقرر السياسات الفلاحية؟ وسمات البنية العقارية من يحتكر الأرض؟ ومن يُنتج ولصالح من؟ ولا يُطرح سؤال هيكلة م.ش.ف والتحولات الطارئة عليها منذ تحويلها إلى شركة مساهمة واندماجها مع الرأسمال البنكي، وانفلاتها من رقابة المؤسسة التشريعية... إلخ.

أي ازدهار لأعمال الشركة، في هذا السياق، لن ينال منه صغار الفلاحين والمستهلك النهائي إلا بالغ الأضرار، في حين تُصرف العائدات الكبيرة في أداء ديونها الاستثمارية ومستحقات المساهمين والأجور السمينة لمِلاكها الإداري.

ينبغي بدءً إعادة المؤسسة إلى المِلكية العمومية تحت رقابة مواطنية وشعبية وعمالية، وتوفير الأسمدة للسوق المحلية بالدرجة الأولى، مع دور كبير للدولة في مراقبة الأسعار ووقف الدعم السخي الموجه للاستثمار الرأسمالي الكبير وتوجيهه للفلاح الصغير، وتوفير إمكانية الولوج إلى التمويل البنكي العمومي بأسعار منخفضة جدا لصغار منتجي الغذاء.

لن تتحقق السيادة الغذائية بنفس المنطق الرأسمالي القائم في قلب م.ش.ف. سترتفع العائدات كلما كان السياق الدولي ملائما، وسيجري تبذيرها كما هي العادة، وفي حالة انخفاض الأسعار سيجري الضغط على الاحتياطي القائم. لكن الفلاح الصغير سيظل دائما ذلك الجندي المجهول الذي يُحمَّلُ كلفة جزءٍ من الإيرادات العالية جدا للمؤسسة.

محمد بولعلام باحث/المغرب

الامايل: boulalamm@yahoo.fr

46 https://www.aps.dz/ar/monde/1321182022/09/28 53-23-13-28-09-2022-.

47 «Sustainability Report, Working together for sustainable agriculture», OCP, 2020.

حرب داخل الحرب أو كيف يدكّ صندوق النقد ما تبقّى من بنيان غذاء التونسيين. آت ؟

أتت الحرب الروسية الأوكرانية على وضع يتّسم بطبعه بالتأزم وزادته أزمة على أزمة. أزمة سياسية ظهرت بوادرها منذ دفعت حركة النهضة بحكومة الفخفاخ إلى الاستقالة في جويلية 2020 إلى رفض الرئيس قيس سعيّد التحويرات الوزارية لرئيس الحكومة هشام المشيشي، هذا الذي اختاره قيس انقلب ليتحالف مع حركة النهضة، ما أدّى إلى حكومة أغلب وزرائها هم وزراء بالنيابة. هذا وصولا إلى إجراءات قيس سعيّد الاستثنائية في 25 جويلية بإقالة الحكومة ثمّ حلّ البرلمان ليمركز جميع السلطات بين يديه.
أزمة كذلك في المؤشرات الاقتصادية بارتفاع نسب التضخم ودخول العديد من المؤسسات العمومية مرحلة من الصعوبات في توازناتها المالية. لكن أبرز مظاهر الأزمة تمثلت في التخفيض المطّرد لترقيم تونس السيادي [1] من مختلف مؤسسات الترقيم الدولية بسبب عدم تنفيذها لل»إصلاحات»، ما أدّى إلى غلق أبواب الأسواق المالية العالمية أمام الحكومة التونسية، وكذا إلى غلق إمكانات الاقتراض من الدول «الشقيقة» ومؤسسات التمويل الدولية. وُضعت إذن سنة 2022 تحت شعار البحث المحموم على اتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل «إعادة ثقة الأسواق والمموّلين» في الطرف التونسي.
أتت إذا الحرب الروسية على هذا الوضع حاملة معها أزمة الحبوب بارتفاع أسعارها وشحّ المصادر، وكذا ارتفاع أسعار المحروقات وتعميقا للتضخم الحاصل منذ نهاية الجائحة. لكن الحرب لم تأت، بالنسبة لتونس، بمخلفاتها المتوقّعة من المظاهر المذكورة أعلاه ممّا يحدث في أسواق القمح والبترول العالمية فقط، بل كانت فرصة لصندوق النقد الدولي لإحكام قبضته على الدولة التونسية مستغلّا ما انجرّ من ذلك من تعاظم عجز تونس التجاري وتقلّص مخزونها من العملة الصعبة. وفرض على الدولة التونسية اعتمادا مسبقا لسياسة تقشف قاسية كي يمكّنها من قرض ينعش المؤشرات الاقتصادية ويفتح من جديد أبواب الأسواق العالمية. فكانت الحرب إذن حربين على غذاء التونسيين\ات: الحرب الروسية الأوكرانية وحرب صندوق النقد الدولي عبر مدفعية المديونية ودبابات تقشف في جميع الميادين أتت على الأخضر واليابس

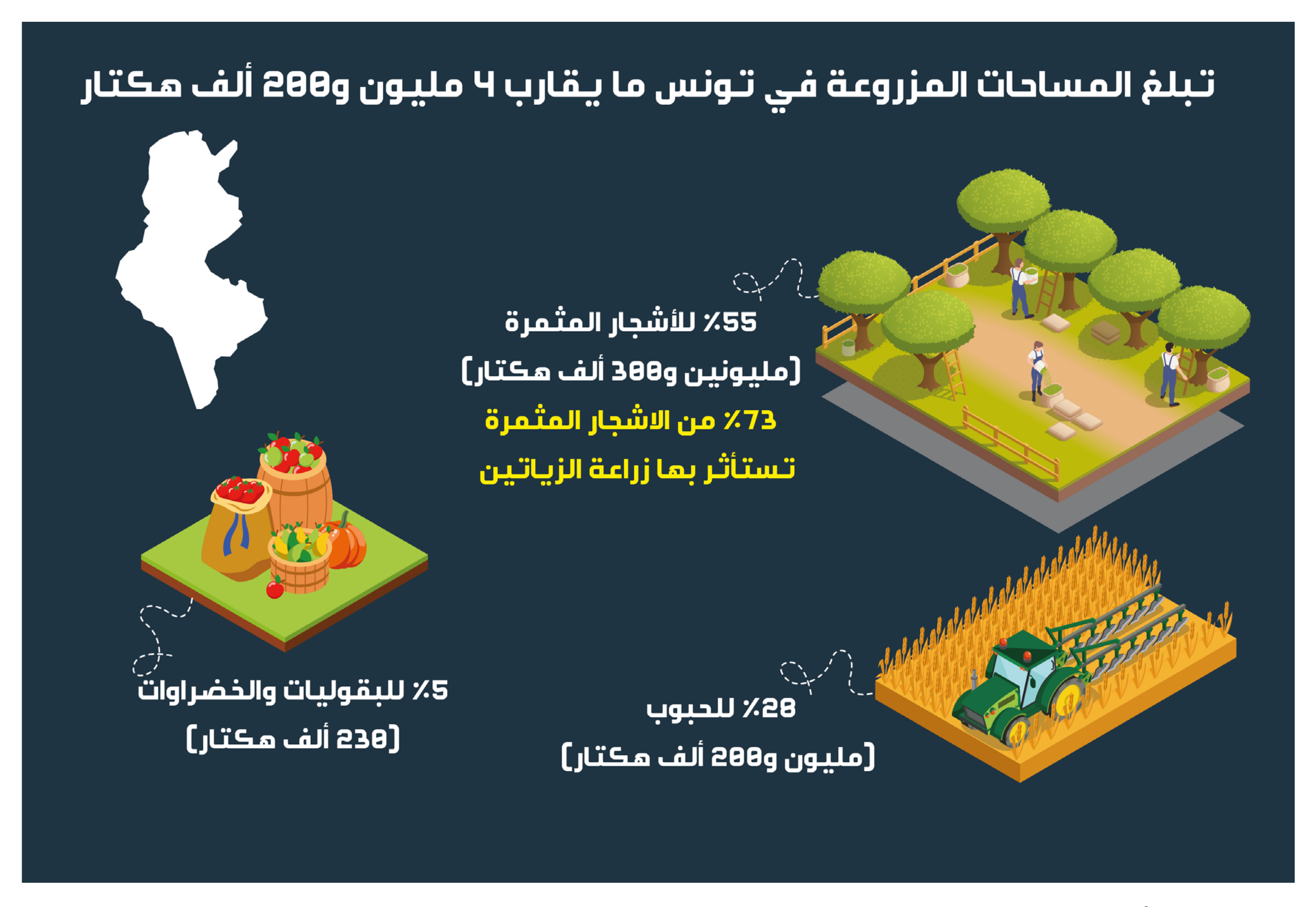
تونس ما قبل الجائحة: فلاحة موجهة للتصدير

تبلغ المساحات المزروعة في تونس ما يقارب 4 مليون و200 ألف هكتار [2]، تخصص منها ما يقارب 55% للأشجار المثمرة (مليونين و300 ألف هكتار) و28% للحبوب (مليون و200 ألف هكتار). أما البقوليات والخضراوات، فهي تشْغل سوى نسبة 5% (230 ألف هكتار). تستأثر زراعة الزياتين، من بين المساحات المخصصة للأشجار المثمرة، على مليون و700

1 أنظر.ي مثلا: Notation en baisse de la Tunisie, qu›elle est la cause? - L›économiste maghrébin - Mars 2022.

2 الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019)

ألـف هكتـار[3]، أي مـا يقـارب 73% مـن المسـاحات المخصصـة للأشـجار المثمـرة. هـذه صـورة أوليـة عـن خارطـة تونـس الزراعيـة سـنة 2018. لكـن يمكننـا كذلـك أن نقـرأ هاتـه الأرقـام فـي سـياقها الزمنـي. فـإن ركّزنـا بالخصـوص علـى المسـاحات المخصصـة للحبـوب، نـرى انخفاضهـا المطّـرد منـذ أواسـط الثمانينـات حتّـى السـنوات الأخيـرة، مـن معدّلات فاقـت المليـون و500 ألـف هكتـار [4] إلـى معـدّل مليـون و260 ألـف هكتـارا فـي العشـرية الأخيـرة.[5] أي بانخفـاض بـنسبة 16%.



هـذا رغـم أنّ حاجـات الدولـة فـي الحبـوب زادت فـي نفـس الفتـرة، ودفعتهـا إلـى مزيـد مـن التوريـد، حيـث ارتفعـت الكميـات المـورّدة مـن زهـاء مليـون طـنّ سـنويا إلـى مليونيـن و500 ألـف طـنّ[6]، مـا أدّى إلـى عجـز مسـتدام فـي مؤشـر تغطيـة الحاجـات مـن الحبـوب بلـغ 45%[7]. ونلاحـظ أيضـا اسـتقرار مسـاحات للبقوليـات والخضـروات فـي مسـتوى 230 ألـف هكتـار. وفـي المقابـل، مـا فتئـت الدولـة تشـجع الاسـتثمار فـي زراعـة الزياتيـن والقـوارص[8].

هـي إذن سياسـة زراعيـة تنـزع إلـى إهمـال الزراعـات الأساسـية لغـذاء التونسـيين، مثـل القمـح مقابـل توسـيع الزراعـات التصديريـة مثـل القـوارص والزياتيـن. هـذه السياسـة تجـد جذورهـا منـذ الاسـتعمار وحتّـى قبلـه. حيـث أنّ المسـتعمِر الفرنسـي اعتبـر الأراضـي الزراعيـة التونسـية

3 غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا. مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، جوان 2019.

4 Analyse de la filière céréalière en Tunisie et identification des principaux points de dysfonctionnement à l'origine des pertes - Publications FAO.

5 الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية (2019)

6 Analyse de la filière céréalière…

7 نفس المرجع.

8 غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا…

تابعة تماما له، وسخّرها لتحقيق أمنه الغذائي، وجعل منها قاعدة خلفية يحتمي فيها من الكوارث التي تُصيب أراضيه. فعلى سبيل المثال يقول الباحث هيثم صميدة القاسمي في هذا الصدد أنه <<في سنة 1932، تعززت زراعات الكروم في البلاد التونسية من أجل خمرها حتى أصبحت مساحتها تناهز 50 ألف هكتار، يتم تصدير 90% منها إلى السوق الفرنسية وذلك إثر الآفة التي أصابت الكروم الفرنسية بسبب حشرة الفليلوكسيرا. كما دفعت أزمة 1929 بإكثار إنتاج القوارص الذي تبين أنه زراعة تجارية مربحة تعوّض أزمة الإفراط في إنتاج الحبوب في العالم، ما تسبب فيما يطلق عليه بـ "الثورة القوارصية" التي تعززت بنقص الإنتاج الإسباني بسبب الحرب الأهلية وتعطيل الصادرات الإيطالية كعقوبة لغزوها لأثيوبيا. من جهة أخرى وعلى مستوى إنتاج الحبوب، لم يعرف الفلّاحون التونسيون سوى زراعة القمح الصلب والشعير إلى أن أدخلت السلطات الاستعمارية الفرنسية القمح اللين في الإنتاج الزراعي المتعلق بالحبوب والذي كان موجها بالأساس للتصدير إلى بلاد "الباقات">>[9].

تعزّزت هذه التبعية خصوصا في فترة «الانفتاح» التي عرفتها البلاد التونسية انطلاقا من السبعينات، وكان من أبرز مظاهرها مشروع مياه الشمال[10] المنجز نهاية السبعينات من أجل تحويل مياه الشمال نحو منطقة الوطن القبلي التي تخصصت في زراعات القوارص. وتستهلك القوارص اليوم، حسب السنوات، نسبا تتراوح بين 22% و33% من مجموع مخزون السدود التونسية [11]. وقد تواصل هذا الانفتاح بعد دخول تونس برنامج الإصلاح الهيكلي الفلاحي نهاية الثمانينات لدفع الدولة إلى التراجع عن دورها التعديلي في القطاع الفلاحي لتترك منطق السوق يسيطر مثلا على الأعلاف عبر نزع صلاحية توريد الذرة اللازمة لصناعتها من ديوان الحبوب (وهي مؤسسة عمومية) وإسنادها حصريا إلى شركة خاصة (قرطاج للحبوب) في التسعينات. كذلك تمّت خوصصة معظم حلقات التجميع والتوزيع في مجال الحبوب بعد أن كانت من مهام ديوان الحبوب الحصرية [12] في بداية سنوات 2000.

يمكن إذن أن نلخّص وضع السياسات الزراعية في تونس قبل الجائحة في كونها مقتصرة على نهج الأمن الغذائي، أي التعويل على السوق العالمية في توفير الغذاء مقابل تشجيع الزراعات الموجهة للتصدير. وفي هذا استنزاف للثروة المائية وتقليص مساحات الزراعات الموجهة مباشرة إلى تغذية السكان، وكذلك قضاء على التربة بانتهاج نمط الزراعات الأحادية وما يرافقها من استعمال الأسمدة الكيميائية وتعريض تلك الزراعات إلى شتّى الأمراض ممّا يزيد في استعمال الأدوية.

ماذا عن الحبوب؟

الحبوب هي المكوّن الأساسي لتغذية التونسيين\ات، حيث تمثل 49% من الحريرات و50% من البروتينات و42% من الحديد و19% من الكالسيوم من جملة تغذيتهم.ن [13]. أدت سياسة الدولة المعتمدة على تحقيق الأمن الغذائي عبر آليات السوق إلى تهميش

---

9 جذور سياسات التبعية: في تاريخية امتصاص الفائض الزراعي. هيثم صميدة القاسمي، موقع إنحياز. (من ملفّ <<قمحي لا ينقسم>>)

10 أو «المشروع المندمج بسيدي سالم» (غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا...)

11 تقدّر كمية المياه الموجهة للقوارص بـ316 مليون متر مكعّب بينما يعادل مخزون السدود سنة 2017 كمية 944 مليون متر مكعب مقابل 1400 مليون متر مكعب في السنوات الثلاثة السابقة (غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا...)

12 تونس: هل تصبح وفرة الحبوب لعنة؟ ندى الطريقي، موقع بر الأمان، جويلية 2019.

13 Analyse de la filière céréalière...

زراعتها حتّى وصلنا مرحلة توريد 55% من حاجاتنا -أي أننا نورّد أكثر ممّا ننتج- بينما كان معدّل التوريد بين 1962 و1966 مثلا يبلغ ثلث الكميات المنتجة محليا[14] (هذا مع الإشارة إلى أن الدولة التونسية كانت تصدّر بعض الكميات من القمح الصلب في تلك الفترة لتستبدلها بالقمح اللين الأقل سعرا). إلاّ أن الحبوب بقيت الزراعة الوحيدة التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها بعض الشيء. إذ تعتمد الدولة التونسية لتوفير الحبوب على الإنتاج المحلّي والتوريد. ويمثّل ديوان الحبوب -وهو مؤسسة عمومية- ذراع الدولة في هذا المجال. فهو المكلّف من ناحية بشراء الحبوب من المنتجين بأسعار يتمّ تحديدها منذ بداية موسم زراعة الحبوب، ومن ناحية أخرى بتوريد الحبوب من السوق العالمية. وتكون أسعار شراء الديوان الحبوب من السوق العالمية أو من المنتجين المحليين أرفع من أسعار البيع في السوق الداخلية. ويقوم هنا صندوق التعويض[15] بتسديد فارق السعرين إلى ديوان الحبوب. إلاّ أن آلية التعويض هذه تحوّلت مع مرور الزمن، وخاصّة مع حلول الإصلاح الهيكلي، من أداة تشجيع المنتجين عبر ضمان هامش ربح محترم إلى أداة ضغط على الأسعار، وصار التعاطي مع موضوع التعويض يستند فقط إلى معيار الكلفة المالية. وصار التعاطي مع المنتجين المحليين يخضع فقط لمنطق الضغط على الكلفة، وهو ما يُترجم على أرض الواقع بالضغط على أسعار الشراء من السوق المحلية[16].

لكن التدني النسبي لأسعار شراء الدولة الحبوب من المنتجين المحليين يدفعهم إلى العزوف عن المخاطرة بزرع مساحات كبرى، هذا إلى جانب عجزهم عن تغطية تكاليفهم وتجديد تجهيزاتهم المتقادمة [17]. الأسعار التي تحدّدها الدولة مهمّة بالفعل في تحديد صابة الحبوب الممكنة، إذ تذكر دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [18] أنّ ارتفاع سعر الشراء من المنتجين المحليين سنة 2002 مكّن من رفع الانتاجية من معدلات تتراوح بين 12 و15 قنطار للهكتار الواحد إلى معدلات بين 15 و20 قنطارا للهكتار الواحد، و تصل الانتاجية عدة مرات إلى مستوى 25 قنطارا في الهكتار. أدت كلّ هاته السياسات إلى خضوع متزايد للسوق العالمية لتوفير الحبوب، ومن جملة مصادر الدولة التونسية نجد أساسا روسيا وخصوصا أوكرانيا، أيّ المصدّرين الأوّل والخامس للحبوب عالميا. أمّن، مثلا، هاذان البلدان بين 2017 و2019 أكثر من نصف وارداتنا من الحبوب[19]. بطبيعة الحال، سيؤثر قيام الحرب بين هاذين البلدين مباشرة على تأمين حاجاتنا من الحبوب، لكونهما المصدرين الأساسيين للحبوب بالنسبة لنا، لكن كذلك، وبوجه خاص، بوصفهما يوفّران ثلث الصادرات العالمية للحبوب، ما يخلق أزمة عرض على صعيد عالمي. لكن سنرى أن تأثير الحرب على تونس لن يقتصر على الحبوب، بل سيشمل كذلك عدّة موادّ غذائية.

---

14 معدّل الكميات المورّدة 2,097 مليون قنطار ومعدّل الكميات المنتجة 6,176 مليون قنطار- تقرير البنك المركزي لسنة 1966.

15 أي ما اصطلح بتسميته «صندوق الدعم»

16 من التعويض إلى الدعم: سيرورة القضاء على السياسة الغذائية الوطنية، وليد بسباس، موقع إنحياز، مارس 2022.

17 Sécurité alimentaire en Tunisie: “Si l’état n’agit pas, il n’y aura plus de blé tunisien”, France 24.

18 Analyse de la filière céréalière…

19 بمعدّل 42% لأكرانيا و8,9% لروسيا. أنظر.ي: كيف تهدد الحرب بين روسيا و أكرانيا الأمن الغذائي التونسي، آمنة المرناقي، موقع إنكفاضة.

تأثير الحرب على تونس

إن بحثنا في جذور هشاشة الدولة التونسية أمام الأزمات العالمية، فعلينا أن نعود إلى بداية السبعينات حيث تمّ التخلي عمّا سمّي بالتجربة الاشتراكية، وسياسة النموّ عبر إحلال الواردات التي نهجتها الدولة في الستينات من أجل المرور إلى ما سمّي بسياسة «الانفتاح» بقيادة وزير بورقيبة الليبرالي «الهادي نويرة». وانخرطت حينها الدولة التونسية في سياسة «النموّ عبر الصادرات» المعتمدة على نظرية الميزات المقارنة: على كلّ دولة في هذه المنظومة أن توجّه جهازها الإنتاجي نحو المنتوجات الأقل كلفة لتحقق بها اكتفاءها الذاتي، وتصدّر الفائض مقابل توريد ما ينقصها من المنتوجات التي تمثل الميزات المقارنة لبلدان أخرى. والمسلّمة الكبرى هنا هي أنّ السوق سيعدّل نفسه بنفسه ويحقق السعادة للجميع. وبفعل انخراط الدولة التونسية بعمق في هذه المنظومة، أثرت الحرب بشدّة على وضع البلد الاقتصادي العامّ. فقد سرعت ارتفاع أسعار الموادّ الأولية، وخاصة البترول، ما أدى إلى مزيد تأزيم حالة التضخم الحاصلة على صعيد عالمي. وعمّقت هذه الحالة عجز تونس التجاري. فقد ارتفع حتى متم شهر أغسطس 2022 إلى مستوى 16899 مليون دينار، أي بارتفاع بنسبة 61 %[20] ومن أهم المساهمين فيه العجز الطاقي الذي بلغ حتى متم يوليو 2022 مبلغ 6035 مليون دينار [21]، وارتفع بنسبة 109% من سنة لأخرى، وصار يمثل 35% من العجز التجاري. لكن كذلك وزنت في العجز التجاري واردات الحبوب التي بلغت إلى متم أغسطس 2022 مبلغ 2883 مليون دينار[22]، ما يمثل 17% من العجز. وأدى هذا العجز المتسارع بدوره إلى تقلّص مخزون العملة الصعبة للدولة التونسية إلى 106 أيّام من التوريد في أكتوبر 2022 مقابل 131 يوم توريد في نفس الفترة من السنة الماضية[23].

وهنا مربط الفرس. فتقلّص مخزون العملة الصعبة يضع الدولة أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما في ظلّ المنطق السائد لدى الحكومات المتعاقبة. إمّا تقليص التوريد، وهذا غير ممكن نظرا لارتباط الدولة التونسية باتفاقيات التبادل الحرّ مع بلدان الشمال وتعريضها بذلك إلى العقوبات. كذلك لا فائدة من محاولات زيادة الصادرات نظرا لأن تونس، كسائر بلدان الجنوب، تعيش عجزا هيكليا في ميزانها التجاري، وهو من مخلّفات السياسات الاستعمارية المفروضة على بلدان الجنوب منذ القرن التاسع عشر والتي لم تنته بعد الاستقلال بل تمّت مأسستها وتقنينها تحت رعاية مؤسسات بريتون وودز[24]. وإمّا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض كحل ثان. هذا لأنّ جميع المموّلين الدوليّين امتنعوا عن إقراض الدولة التونسية بما أنها امتنعت في العشرية السابقة عن القيام بما يسمّى «الإصلاحات الموجعة». فتكرّر تقهقر تونس في التصنيف الائتماني إلى أن وصل أدناه لدى معظم مؤسسات التصنيف. وكانت أزمة كوفيد19- وبعدها الحرب بين روسيا وأوكرانيا الفرصة المناسبة لليّ صندوق النقد الدولي لذراع الدولة التونسية. فقام بالضغط على الدولة التونسية منذ تنصيب حكومة نجلاء بودن، باقتناع أنها حكومة تحظى بغطاء سياسي قويّ يتيح تنفيذ جميع «الإصلاحات الموجعة» المطلوبة.

20 أرقام المعهد الوطني للإحصاء

21 Tunisie: Le déficit commercial frôle les 17 milliards de dinars à fin Juillet 2022. L’écomiste maghrébin.

22 أرقام المعهد الوطني للإحصاء

23 أرقام البنك المركزي

24 Plunder in the post-colonial era: Quantifying drain from the Global South through unequal exchange, 1960-2018. Jason Hickel, Dylan Sullivan & Huzaifa Zoomkawala.

اشترط الصندوق مباشرة الإصلاحات قبل تمكين تونس من القرض المنشود. و امتثلت حكومة بودن، وبدأ الضغط على النفقات العمومية، وكذلك على المؤسسات العمومية، وتمّ الامتناع عن الانتداب. لكن بالخصوص بدأ الضغط على نفقات صندوق التعويض كمقدّمة لإلغائه، وتعويضه بمنظومة تحويلات مباشرة نحو العائلات المعوزة. ويبرز هذا الضغط في أرقام تنفيذ الميزانية للسداسي الأول لسنة 2022 [25]. قد تمّ تقليص مبلغ العجز في الميزانية بنسبة 75%. ورغم أن الحكومة خصّصت مبلغ 7262 مليون دينار كمصاريف دعم لسنة 2022، فإنّها لم تنجز منها سوى 2111 مليون دينار إلى متم يونيو 2022 (أي 29%). لكننا نلحظ التقليص الرهيب في مبالغ الدعم المخصصة للموادّ الأساسية، فقد تمّ تخصيص مبلغ 3771 مليون دينار في هذه الخانة، ولم يُصرف منها سوى 400 مليون دينار (10,6%) مقابل 850 مليون دينار في نفس المدّة لسنة 2021، هذا رغم الارتفاع المشطّ لأسعار الموادّ الأساسية الذي شهدناه منذ السنة الماضية. كل هذا رغم ارتفاع مداخيل الدولة التونسية من 15818 مليون دينار في السداسي الأول لسنة 2021 إلى 19323 مليون دينار في نفس الفترة سنة 2022 [26].

سياسة التقشف هذه في مصاريف الدعم أدّت إلى عديد الأضرار. أوّلها صابة الحبوب الضئيلة التي تمّ جمعها في الأراضي التونسية. كما أشرنا إلى ذلك في البداية، فإن سعر الشراء الذي تحدّده الدولة له تأثير مباشر على مردودية الأراضي لكن كذلك على المساحات المزروعة. فرغم الرفع النسبي لأسعار شراء الحبوب المحلية[27] فإنّه بقي منخفضا بصفة ملحوظة أمام الأسعار العالمية. فقد تمّ تحديد سعر شراء القنطار من القمح الصلب المحلي بـ130 دينار مقابل معدلات بـ190 دينار في الأسواق العالمية[28] منذ بداية السنة، والقنطار من القمح اللين بـ100 دينار مقابل معدّلات تتجاوز الـ130 دينار في الأسواق العالمية منذ أبريل 2022. لم تشجع هذه الأسعار الفلاحين\ات على زراعة الحبوب في هذا الموسم و خاصّة الصغار منهم\ن، حيث تمثل المستغلّات الفلاحية ذات المساحة الأقل من 20 هكتار 87% من جملة مُستغلات الحبوب[29]. حيث لا تسمح الأسعار المنخفضة بضمان هامش ربح كاف، ولا باقتناء تجهيزات جديدة، ولا حتى بصيانة تلك الموجودة[30]. كما يستحوذ التهريب، بفعل أسعار الشراء المنخفضة مقارنة بالأسعار العالمية، على نسبة هامة من صابة الحبوب قُدّرت بـ15% من المحصول في جهة القيروان، مثلا[31].

من ناحية أخرى، يؤثر التقشف في مصاريف الدعم على ميزانيات المؤسسات العمومية المكلفة بالتوريد، مثل ديوان الحبوب وديوان الزيت وديوان التجارة. فصار شائعا أن تبقى بواخر محمّلة بالحبوب رابضة قرب السواحل التونسية في انتظار خلاصها من طرف

25 نتائج وقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2022. وزارة المالية التونسية.

26 نفس المصدر

27 أرقام ديوان الحبوب

28 الميزان التجاري الغذائي إلى موفى أوت 2022. وزارة الفلاحة.

29 Analyse de la filière céréalière…

30 Sécurité alimentaire en Tunisie: “Si l’état n’agit pas, il n’y aura plus de blé tunisien”, France 24.

31 نفس المصدر.

ديوان الحبوب[32]. وأدّت كذلك سياسة التقشف إلى أزمة مشابهة في ديوان الزيت، سببت نقصانه في الأسواق، حيث تقلّصت الكميات المورّدة من الزيت النباتي (المدعّم والموجه إذن إلى الفئات الشعبية) من 162 ألف طن في الستة أشهر الأولى من سنة 2019 إلى 139 ألف طن في نفس الفترة من سنة 2022[33]. وكان كذلك لديوان التجارة نصيبه من الأزمات، حيث شهدت الدولة التونسية نقصا فادحا في مادّتي السكر والقهوة خلال الفترة الصيفية.

لم تقم الدولة التونسية، والحالة هذه، بالتصدّي لمخلفات الحرب، بل كانت طرفا رئيسا في تعميق الأزمة في الداخل. فما عدا تدخّلها لتحديد أسعار العلف ضدّ بارونات توريد هاته المادة، فإنّ ما قامت به هي زيادة أزمة اقتصادية على الأزمة الغذائية المحتملة. فقد تسببت سياسة التقشف هذه في غلق بعض مصانع تعليب الزيت النباتي[34] وتأزيم وضع المقاهي [35]، لكن الأضرار وصلت حتى للمخابز حيث أن الدولة صارت تمتنع عن دفع مستحقات الدعم لها وهو ما يضعها في وضعيات حرجة[36].

السياسات التي يجب تنفيذها لبلوغ الغذاء لجميع الشرائح الاجتماعية

إن دلّ كل ما سبق على شيء، فهو أنه لا يمكن للدولة التونسية، بطبيعة حكوماتها الحالية، إلاّ أن تواصل نهج السياسات الزراعية الاستعمارية الاستخراجية. فهاته الحكومات مرتبطة عضويا وعقائديا بمصالح الامبريالية، ولا يمكن أن تغيّر قيد أنملة في ذلك النهج. هذه السياسات ستواصل وضع غذاء التونسيين\ات ومصائرهم من بين أيادي السوق العالمية، ما سيؤدّي إلى تفاقم الأزمات الغذائية، ويسرِّع تواترها على منوال الأزمات العالمية. لكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى ما بوسع هاته الحكومات فعله بصفة عاجلة وآجلة للحدّ من هاته الأزمات في مرحلة أولى ثمّ القطع مع أسبابها في مرحلة لاحقة، ولا نيأس من قول الحقيقة فهي في حدّ ذاتها فعل ثوري.

ما تمّ الحديث عنه أعلاه يرجع أسباب الوضع الحالي إلى موضوعين رئيسيّين: الأوّل هو ارتهان الأراضي الفلاحية التونسية إلى منوال زراعي موجه أساسا للتصدير، ورأينا ذلك مثلا من خلال طبيعة المزروعات، وكذا كمية ما يُرصد لها من موارد مائية. والثاني تورّط الدولة التونسية في سياسات التقشف ومنطق الإصلاحات. ولنتفّق هنا أوّلا حول ماهيّة هذه السياسات. هي في جوهرها[37] سياسة انكماش مالي في خفض الائتمان على جميع مكوّنات الاقتصاد، لكن تطبّق أساسا على القطاع الحكومي لكي لا تنازع القطاع الخاص (ومن هنا تأتي بروباغندا الليبراليين حول العجز في الميزانية)، وتنخفض موارد

32 بشير الكثيري: تونس لديها مخزون من الحبوب ما يكفي لشهر أفريل. راديو آكسبراس فم.

33 في الأمن الغذائي أولويات: تقلص المشتريات من السلع الغذائية والتقشف يكشف عن نفسه. شراز الرحالي، جريدة المغرب.

34 Pénuries d’huile végétale: à cause des impayés de l’état, des usines sont en péril. Business News.

35 Pénuries en Tunisie: cafetiers en équilibre précaire, Manel Derbali, Nawaat.org.

36 أصحاب المخابز يطالبون بصرف مستحقاتهم، جريدة الشروق، 24 جوان 2022.

37 صندوق النقد وذاكرة الإصلاحات المفقودة: الأسس النظرية للإصلاح الهيكلي، وليد بسباس، موقع إنحياز، ماي 2021.

الدولة وقدرتها على الاستثمار والتوسّع المالي [38]. وهي كذلك سياسات تنزع دائما نحو ترك يد السوق الخفية تلعب دورها عبر ظهور حقيقة الأسعار، ومن هنا يأتي الضغط الدائم من أجل إلغاء «الدعم». للخروج من الأزمتين -الآنية والهيكلية-، علينا إذن أن نضع الأسباب الأصلية لهما نصب أعيننا.
أوّلا، لا يمكن للدولة التونسية إتاحة الغذاء اللازم للتونسيين\ات، وفي نفس الوقت مواصلة سياسة التقشف، فهاذان هدفان متناقضان تماما [39]. سياسة التقشف ليست إذن مرتبطة بمداخيل الدولة بل هي مشروع إيديولوجي يدفع نحو تخلّي الدولة عن دورها الراعي للمجتمع ليحلّ محلّها السوق. وهذا كلّه من أجل عيون صندوق النقد الدولي، «مُنقذ» الحكومات بقروضه في جميع الأزمات. يجب إذن الدفاع عن ديمومة صندوق التعويض بكل شراسة، فهو العنصر الأساسي لأي سياسة زراعية تعتمدها الدولة. وأوّل إجراء يجب القيام به بالاستناد إلى صندوق التعويض هو رفع سعر شراء الحبوب المحلية ليوازي الأسعار العالمية، لكي يتشجع الفلاحون\ات على زراعة أوسع مساحات ممكنة، ويتمكّنوا من القيام بأشغال صيانة تجهيزاتهم. وفي نفس الوقت ستنتفي بذلك شروط وجود التهريب الحاصل في مجال الحبوب.
ثانيا وجب إسقاط ديون جميع صغار الفلاحين\ات لأنّهم\ت عماد السيادة الغذائية المنشودة. يمكن هنا أن يتدخل طرف آخر يغيب عنا أحيانا وهو البنك المركزي: بإمكان البنك المركزي شراء جميع سندات دين الفلاحين\ات دون أي تأثير لا على موازنته -بما أنّه صاحب السيادة في خلق العملة- ولا على نسب التضخم مثلما يخشى ذلك الاقتصاديون النقداويّون بما أن التضخم في غالبه مستورد والدولة اليوم تشهد شحّا في السيولة لا العكس[40]. هذا غير ممكن اليوم في ظلّ منظومة قانونية تعطي للبنك المركزي استقلالية كاملة عن الدولة لكن خضوعا تامّا لمصالح البنوك ومؤسسات التمويل الدولية. والبنك المركزي هو المسؤول الأول على تنفيذ سياسة الانكماش المالي بمنع إسداء القروض. وجب إذا استعادة السيادة النقدية -أي السيادة على البنك المركزي- وتحريرها من المصالح المالية. في نفس السياق، يمكن للبنك المركزي أن يفرض على البنوك إسداء قروض ميسّرة لصغار الفلاحين\ات دون أن تكون لهم/ن الضمانات المطلوبة من البيروقراطية البنكية: ضمانة البنك المركزي تكفي.
وجب كذلك إسقاط ديون مختلف المؤسسات العمومية المكلّفة بتوفير الغذاء لجميع التونسيين\ات، وهي ديوان الحبوب وديوان الزيت وديوان التجارة، لتتمكن بصفة عاجلة من القيام بمهامّها في توفير الغذاء عبر السوق العالمية. لا مناص من التوريد في المدى القصير في ظلّ الحالة القائمة اليوم المترتبة عن السياسات الزراعية السابقة. هذا الإجراء أساسي ويجب أن يقوم به كذلك البنك المركزي. فأول أسباب الأزمة المالية لهاته الدواوين هو امتناع الدولة عن تسديد مستحقات الدعم، لكن سببا آخر لا يستهان به هو ما نتج عن سياسات البنك المركزي في انزلاق قيمة الدينار، وهو ما فاقم مبالغ ديون تلك الدواوين بالعملة الصعبة.

---

38 «ففي الاقتصاد الرأسمالي، ليست الحركة الاقتصادية هي التي تخلق الحركة المالية، بل الحركة المالية هي التي تضع الأرضية لتَوسع السوق وتستبق الحركة الاقتصادية لتفتح المجال لها. زيادة عرض النقد من خلال عملية الائتمان يعني تحفيز الحركة الاقتصادية. فأنت تقترض حين تريد أن تبدأ مشروعًا، أي أن تحصل على الائتمان أولًا ثم تشغّل المال. فالرقعة النقدية هي التي تخلق الأرضية الأساسية للتوسع الاقتصادي. البنوك عمليًا – بالامتيازات التي تكتسبها من البنك المركزي ومن خلال التجزئة المصرفية – قادرة على خلق النقد من لا شيء.» علي القادري في «المؤسسات المالية الدولية، والمديونية، والحرب: مقابلة مع علي القادري»، موقع حبر، ديسمبر 2019.

39 الغذاء والسوق: في ضرورة تحرير القمح من الاقتصاد الحر. محمد سليم بن يوسف، موقع إنحياز.

40 نحو السيادة الغذائية: أيّة حلول آنية وأيّ مكان للسيادة النقدية. وليد بسباس، موقع إنحياز.

هـذا فيما يخـص السياسـات العاجلـة. لكـن لا يمكـن، بطبيعـة الحال، أن تكـون الحلـول ماليـة\ نقدية بحتـة. فالسـبب الأساسـي لما نعيشـه اليـوم هـو السياسـات الزراعيـة التابعـة التـي توخّتهـا الدولـة. سياسـات وضعـت التصديـر فـي أعلـى سـلّم الأولويـات وجعلـت السـوق المنطـق السـائد. فـلا مجـال لأن يتواصـل هـذا النمـط الاسـتخراجي الـذي تسـتحوذ فيـه القـوارص علـى ثلـث المـوارد المائيـة السـطحية بينمـا تبقـى صابـة الحبـوب رهينـة الأمطـار. هـذا النمـط الـذي تنتشـر فيـه الزراعـة المكثفـة للنخيـل المنتـج لدقلـة النـور -المعدّة للتصديـر- الـذي يتسـبب فـي اسـتنزاف ثـروة الواحـات المائيـة الباطنيـة إلـى جانـب القضـاء علـى الأنمـاط الفلاحيـة التقليديـة. مـن ناحيـة أخـرى، لا مجـال لأن تبقـى السـوق هـي المتحكـم فـي غذائنـا مثلمـا يحـدث اليـوم فـي قطـاع الأعـلاف حيـث يتحكـم بعـض البارونـات فـي مصائـر مربّـي الماشـية ودون حتـى التفكيـر فـي سـبل الإنتـاج المحلـي لأنـواع مـن الأعـلاف تتناسـب مـع طبيعـة تربـة تونـس ومناخهـا. أخيـرا، وبشـكل رئيـس: يجـب ألاَّ تعـود الأرض للمسـتثمرين الذيـن يعيثـون فيهـا فسـادا[41] ويسـتغلونها لأجـل منتجـات تصديريـة علـى حسـاب الثـروة المائيـة والتـوازن البيئـي وغـذاء النـاس، بـل يجـب أن تعـود الأرض للفلاحيـن\ات الصغـار.

كلّهـا إجـراءات تسـتوجب إرادة سياسـية مـن أجـل القطـع مـع منظومـة التقشـف والإصلاحـات واعتبـار الغـذاء سـلعة مثـل جميـع السـلع. كلّهـا إذن سياسـات تسـتوجب القطـع مـع النظـام الاسـتعماري الـذي تـرزح تحتـه بلـدان الجنـوب.

وليد بسباس باحث في الاقتصاد / تونس
الامايل: besbes.welid@gmail.com

41 أنظر.ي أمثلة ضيعات الاعتزاز 2 و3 في منزل بوزيان (غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا...).

كيف أثرت الحرب على غذاء مصر ؟

لم يكن لغزو روسيا لجارتها أوكرانيا أثر مدمر على الحياة في أوكرانيا فقط، بل امتد ليشمل نقصاً في إمدادات الطاقة في كامل أوروبا، ودفع الاقتصاد العالمي نحو خطر الكساد[1]، في وقت كانت كل دول العالم تعاني بالفعل من أجل استعادة قدراتها الاقتصادية بعد عامين من انتشار جائحة فيروس كورونا.
وكان لدول الجنوب العالمي من آثار الحرب نصيبٌ، فيما يتعلق بأمنها الغذائي. وتعتبر مصر من أكثر البلاد تأثرًا بويلات الحرب، رغم بعدها جغرافيًا عنها، بسبب التأثير الذي طالها وأدى إلى تهديد أمنها الغذائي، أو ما تبقى منه، بعد عقود من التراجع منذ أواخر القرن الماضي، بعد اتجاهها لتحرير الزراعة وقطاع الغذاء، وإحلال القطاع الخاص في القطاع الزراعي، في خضم سعيها للاندماج مع النظام النيوليبرالي العالمي.

كيف وصلت آثار الحرب إلى غذاء المصريين؟
أتت الحرب في أوكرانيا لتهدد ما تبقى من أمن مصر الغذائي، إذ حذرت[2] منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» من تعرض نحو 9.6% من السكان في مصر، أو ما يزيد عن 10 مليون شخص، لخطر العجز على توفير طعام صحي إذا انخفضت قدرتهم الشرائية بحوالي الثلث، إما بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، أو تراجع مداخيل السكان، في وقت كان 85.3% من السكان أصلًا لا يستطيعون بالفعل توفير غذاء صحي، وفقا لمعلومات من الفاو تعود إلى عام 2019.
أظهر الأثر القوي للحرب على الأمن الغذائي المصري مدى هشاشة ذلك الأمن. فعلى مدار عقود طويلة، وبعد حرب 1973، اتجهت مصر بسرعة للاندماج في النظام النيوليبرالي العالمي، فحررت سياساتها الاقتصادية تباعًا. وتحولت مصر تدريجيًا من منتج للغذاء إلى أحد أكبر مستوردي السلع الغذائية الأساسية والبذور اللازمة للزراعة في العالم.

عقود من تبني سياسات الاندماج في النظام العالمي
ففي ثمانينيات القرن الماضي، وصلت بعثة رئاسية[3] أمريكية إلى مصر، لدراسة ما وصفته بمشاكل مصر الزراعيّة، ومن ثم، تقديم حلول لها وتوصيات بشأنها، كشرط لاستقدام معونات أمريكية، بما عناه ذلك من شروط وإملاءات؛ كاستيراد مصر الآلات والسلع الزراعية من الولايات المتحدة. وبالتوازي مع ذلك، عملت هذه المساعدات على إجهاض زراعة محاصيل إستراتيجية، كالقمح والقطن، مقابل الحصول عليها كمساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الحكومة المزارعين على زراعة أصناف الخضر والفاكهة الموجهة للتصدير، للحصول على العملة الصعبة. وهو ما كان يعني الحصول على البذور

1 https://reut.rs/3UOd4sB
2 https://reut.rs/3Ejtjqy
3 https://bit.ly/3tHZU4w

اللازمة للزراعة من الشركات الدولية الحاصلة على حقوق ملكية تلك البذور بعد توقيع[4] مصر اتفاقية حماية الأصناف النباتية «UPOV».

ولكن الاتفاقية لا تحمي صغار المزارعين، بل هي على العكس مُخصصة لحماية الأنواع المستنبطة من النباتات التي تُطور على أيدي شركات عالمية، وتعطي الحق لها في مقاضاة المزارعين إذا ما استخدموا تلك الأصناف بدون شراء حق إكثارها أو زراعتها. ما يعني، في طبيعة الحال، تحول الحماية إلى احتكار لتلك الشركات ووكلائها من مستوردي البذور، خاصة في ظل تناقص تمويل مراكز البحوث الزراعية المصرية الذي أعجزها عن إنتاج أنواع جديدة من البذور الخاصة بها، وهو الأمر الذي يُنقص قدرة مصر على تحقيق سيادتها الغذائية.

عودة الرأسمالية إلى قطاع الزراعة

تزامن ذلك مع إصدار[5] قانون إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، والذي سمح بتحرير أسعار إيجار الأراضي الزراعية، فارتفعت بشكل كبير وغدت خارج متناول شريحة كبيرة من صغار الفلاحين. وهذا ما حول مئات الآلاف منهم من مستأجرين للمزارع من كبار ملاك الأراضي، إلى عاملين بالأجرة في نفس المزارع، أو ترك امتهان الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، توسعت الحكومة في استصلاح الأراضي الصحراوية في مشاريع مختلفة. ولكنها اتجهت، سعيا إلى تحقيق التنمية السريعة، لبيع أو تأجير تلك الأراضي المستصلحة إلى كبار[6] الشركات والمستثمرين المصريين والأجانب. ما عنى مزيدا من سيطرة التكتلات الاقتصادية الأكبر على القطاع الزراعي، والاتجاه نحو زراعة المحاصيل الموجهة للتصدير، مثل أصناف الخضر والفاكهة مرتفعة الثمن بالنسبة لأغلب قطاعات المصريين الاجتماعية، ما يعني تحول الأراضي الصالحة للزراعة في مصر إلى أرض تُستخدم لخدمة المستهلكين في الشمال العالمي. وفي المقابل، تراجعت أهمية صغار المزارعين، وارتفعت المنافسة بين الجهتين، لصالح الشركات، بطبيعة الحال، خاصة مع تناقص دور التعاونيات الزراعية.

وطوال تلك الفترة، ظهرت هشاشة هذا النظام، إذ اعتمدت الحكومة على استيراد السلع الغذائية الاستراتيجية من الخارج، ما جعل قدرتها على توفير تلك السلع عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار مع أي مفاجآت في الاقتصاد العالمي. فمع الأزمة الاقتصادية لعام 2008، لم تستطع الحكومة توفير كميات القمح اللازمة لصناعة الخبز المدعم الذي يعتمد عليه أغلب المواطنين، فظهرت طوابير طويلة أمام المخابز في جميع أرجاء مصر للتنافس على الحصول على العيش (أي الخبز)، والتي شهدت، أحياناً، صراعات انتهت بالقتل[7] بين المصطفين.

القمح... الخاسر الأكبر

وخلال السنوات الأخيرة، جاءت جائحة فيروس كورونا المستجد لتعصف بسلاسل التوريد العالمية واقتصاديات مصر والعالم. وما لبثت الحكومات في السيطرة على الأوضاع الاقتصادية، إلا وفجاءتها، في بداية هذا العام، اختبارات جديدة، إما بسبب التأثيرات

4 https://jipim.journals.ekb.eg/article_231022.html

5 https://bit.ly/3GrR1DD

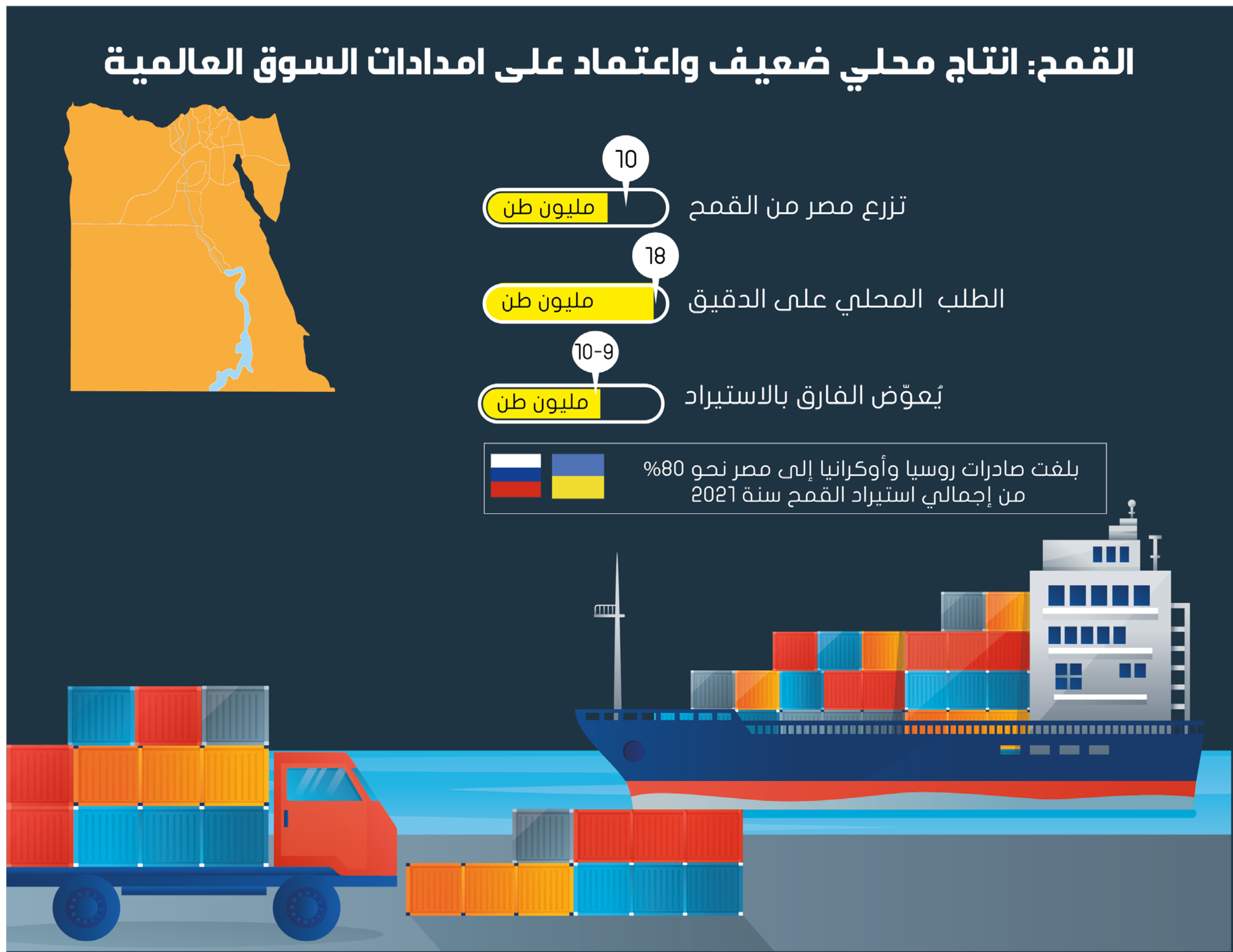
6 https://bit.ly/3V2zOVe

7 https://elbashayer.com/1939110846//

المباشرة للحرب في أوكرانيا وتأثيرها على أسعار السلع الغذائية المستوردة مثل القمح، أو بشكل غير مباشر بعدما أصبح الاقتصاد المصري في أزمة شح للعملة الصعبة، ما قيّد قدرته على الوفاء بالدولار اللازم للاستيراد، لتوشك قطاعات غذائية مهمة على الانهيار، بما فيها صناعة الأعلاف والبروتينات الحيوانية.

وبطبيعة الحال كان القمح، بفعل أهميته الأكبر في سلة الغذاء المصرية ومدى تأثيره الأكبر على أمن مصر الغذائي، هو الأولوية الأولى في ظل الحرب.

فمنذ عهد الفراعنة، كان للخبز مكانة خاصة وأهمية مُطلقة للمصريين، بدأت من تقديسه قديمًا، واستمرت لآلاف السنين، بفضل قيمته الغذائية وسهولة الحصول عليه في العصر الحالي. فظل القمح لعقود طويلة المحصول الوحيد الذي استمرت الحكومة في دعمه بكل الأشكال، بداية من توفير البذور اللازمة للزراعة في بداية الموسم، ثم توفير سماد مُدعم لزراعته، رغم رفعها لأسعاره بشكل متزايد، مرورًا بشرائه من الفلاحين بأسعار أعلى من مثيلاتها عالميًا، ثم طحنه وتحويله إلى دقيق لينتهي في مخابز تبيعه بسعر مُدعم للمستهلكين المصريين. ومنذ دعم الخبز في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، ارتفع سعره ثلاث مرات فقط، إذ تجنبت الحكومات المتتالية التلاعب في سعره للحفاظ على متانة النظام السياسي.



وفي سبيل توفير القمح اللازم للخبز، تُقدر الحكومة المصرية ما تزرعه مصر بحوالي 10 مليون طن قمح. وهي تقديرات مشكوك في صحتها، نظرًا لتقادم البيانات المعتمدة وآراء الخبراء في تغير الرقعة الزراعية في مصر وإنتاجها الحقيقي من المحاصيل. على أي حال، هذا الإنتاج لا يكفي لتغطية الطلب على الدقيق الذي يصل إلى 18 مليون طن.

يُعوّض الفارق (حوالي 9 - 10 ملايين طن) بالاستيراد[8] من عدة دول على رأسها روسيا وأوكرانيا، اللتين بلغت[9] صادراتهما إلى مصر نحو 80% من إجمالي استيراد القمح العام الماضي.

ومع بداية الحرب في فبراير الماضي، توقفت إمدادات القمح الروسي والأوكراني على حد سواء، ما رفع أسعار القمح العالمية بشكل تدريجي على مدار الأشهر التي تبعت بداية الحرب بنحو 48% مقارنة بالعام الماضي.

محاولات الحكومة لحصار أسعار القمح

بقصد مواجهة الأزمة، في البداية، اتجهت هيئة السلع التموينية، المشتري الحكومي للقمح، إلى عرض مناقصات متتالية لاستيراد القمح. لكنها اضطرت، في خضم ذلك، إلى إلغاء عدة مناقصات، إما لقلة العروض ، أو لارتفاع الأسعار مقارنة بما قبل الحرب. لذا؛ غيرت الحكومة خطتها، وقررت، لأول مرة ، تقليل اعتمادها على القمح المستورد والاعتماد على نظيره المحلي؛ إذ ستشتري من الفلاحين كمية مضاعفة، قدرتها بستة ملايين طن، أي ما يعادل 60% من إجمالي الإنتاج المحلي الذي تتوقعه الحكومة. أما الكمية المتبقية من احتياجاتها (ثلاثة ملايين طن) فسيتم تدبيرها عبر الاستيراد.

ولكن، تخوفت الحكومة من تسريب القمح للقطاع الخاص، الذي قد يعرض سعرا أكبر من نظيره الحكومي. وبدلًا من رفع السعر لضمان توريد احتياجاتها المحلية، أصدرت الحكومة قرارًا[10] يلزم الفلاحين ببيع جزء من إنتاجهم إلى الحكومة.

هنا ظهرت المشكلة

بغية ضمان الحفاظ على الحد الأدنى من مستويات الأمن الغذائي، تشجع الحكومة الفلاحين على زراعة القمح، وتحظر تصديره و بيعه للقطاع الخاص. بعد الحصاد تشتري الحكومة من الفلاحين نحو ثلاثة ونصف مليون طن قمح بسعر تحدده قبل الموسم، ويكون أعلى من السوق العالمي، ويحتفظ المزارعون بالكميات المتبقية للاستخدام المنزلي، ويُباع بعضه للقطاع الخاص، رغم حظر ذلك قانونيًا.

لكن الحرب غيرت كل شيء. استمرت أسعار القمح العالمية في الارتفاع، حتى تجاوزت السعر الذي وضعته الحكومة لشراء القمح من الفلاحين، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الأعلاف والدقيق والسلع الغذائية، ما دفع الفلاحين لرفض البيع للحكومة رغم قرار الإلزام.

رفعت الحكومة حافز التوريد لتشجيع الفلاحين. لكن الزيادة لم تكن، حتى بعد رفع السعر، كافية للمزارعين للاستغناء عن قمحهم الذي اعتبروه ضامنا لأمنهم الغذائي في وضع جديد عليهم. بعد الحافز، لم تستمع أو تتجاوب الحكومة إلى مطالب الفلاحين المتكررة برفع سعر التوريد، نظرًا لارتفاع التضخم الكلي سواء في الحضر أو الريف المصري، خاصة مع استمرار هيئة السلع في الاستيراد بنفس الأسعار العالمية وإهدارًا للعملة الصعبة، رغم توافر القمح محليًا.

البحث في الخارج، بدلًا من الحل في الداخل

وفي منتصف الأزمة، حاولت وزارة التموين المصرية المناورة عن طريق السماح باستيراد القمح من مصادر بديلة، بقصد الابتعاد عن منطقة البحر الأسود المضطربة، وتجنب الأسعار المرتفعة للمصادر الأمريكية والفرنسية. من بين هذه البدائل كانت الهند. لكن

8 https://www.almasryalyoum.com/news/details/2328789

9 https://bit.ly/3XhOPED

10 https://bit.ly/3hNZt5T

لسوء الحظ، سرعان ما أقدم هذا البلد، بعد تعاقد مصر على شحنتها الأولى منه، على حظر تصدير القمح، جراء ارتفاع معدلات التضخم بالبلد فضلًا عن موجة حرارة أضرت بالمحصول، فلم تورد مصر أي كمية.
ومع تأزم الموقف، واستمرار إلغاء مصر المناقصات الدولية بسبب الأسعار، قررت الحكومة التصعيد ضد المزارعين وإصدار قرار آخر يعاقب الفلاحين الممتنعين عن بيع قمحهم للحكومة بعقوبات تصل إلى الحبس، للمرة الأولى في التاريخ. لكن الحكومة لم تتمكن، رغم تلك القيود القانونية وحملات الرقابة المستمرة، إلا من جمع نحو 3.8 مليون طن رغم التصريحات[11] الرسمية بجمع 4.2 مليون طن.
وقررت وزارة التموين، بقصد الحفاظ على مخزونها الاستراتيجي من القمح وإطالة مدته، تخفيض معدلات استهلاك الدقيق برفع معدل استخراج[12] الدقيق في الخبز المدعم إلى 87.5% بدلًا من 82%. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل محدودية الاختيارات، تنازلت مصر عن أحد شروط جودة القمح المستورد، ورفعت مستوى الرطوبة[13] المسموح بها في القمح. وأخيرًا
فكرت في إنتاج[14] خبز من البطاطا لتوفير القمح. ولكن الخطة انتهت بالفشل بعدما اكتشفت[15] الوزارة عدم عملية الفكرة في الوقت الحالي.
وخارج منظومة الخبز المدعم، وتجنبا لخطر ارتفاع أسعار قد يسبب اضطرابات اجتماعية، أعلنت الحكومة عن فرض تسعيرة إجبارية للخبز المُباع خارج نظام الدعم، في مقابل أن تمد الحكومة منتجيه بدقيق بسعر منخفض عن مثيله في السوق.
نالت الخطة الاستحسان، وأغرقت الحكومة الإعلام حديثًا عن خطتها، ووضعت[16] عقوبات قاسية على المخالفين. لكن على أرض الواقع، لم تسلم[17] الحكومة المخابز أي دقيق، فاضطرت هذه إلى شراء الدقيق بسعر مرتفع من السوق الحر، وبيع الخبز بسعر أقل من سعر التكلفة خوفًا من الغرامات، ما دفع العديد من المخابز إلى إغلاق أبوابها خوفًا من الخسارة. وبعد ثلاثة أشهر ألغت الحكومة المبادرة - التي لم تنفذ قط- وعاد سعر الخبز الحر للارتفاع من جديد.
كلف ارتفاع أسعار القمح عقب الحرب مصر زهاء[18] 15 مليار جنيه إضافية في العام المالي الحالي، تحملتها الحكومة كاملة؛ سواء من مواردها الذاتية أو باللجوء إلى الاقتراض.
وفيما لم تلق الحكومة ذلك الفارق على كاهل المستهلكين، نظرًا لأولوية الخبز وحساسية أسعاره، قامت برفع أسعار ثمان سلع تموينية منذ بداية العام. وقررت في النصف الثاني من العام تعويض المصريين مستحقي الدعم بزيادة استثنائية[19] في مبلغ الدعم لمدة ستة أشهر منذ سبتمبر الماضي. لكن أسعار السلع التموينية استمرت في الارتفاع، حتى بعد المنحة الاستثنائية، ما قلل فعليًا من مبلغ الدعم.

11 https://bit.ly/3Xf1xUU

12 https://bit.ly/3giBQSs

13 https://bit.ly/3UTgwlF

14 https://bit.ly/3OfgJNC

15 https://www.madamasr.com

16 https://www.elwatannews.com/news/details/6005536

17 https://bit.ly/3hRcoUD

18 https://bit.ly/3EJDeqK

19 https://bit.ly/3V6UDyX

وفـي كل الأحـوال، لـم يكـن القمح أو الخبـز المُنتجات الوحيـدة المتأثـرة بالحـرب، ولكـن الوقـع عليهما كان أشـد.

تأثيرات الحرب تتجاوز القمح

وصـل تأثيـر الحـرب إلـى مكـون آخـر مـن سلسـلة الغـذاء المصريـة، وهـو الأرز. تحقـق مصـر بالفعل معدل اكتفاء ذاتـي مرتفعاً منه، وسـيادة كبيـرة علـى إنتاجه، لكن سياسـات الحكومة لـم تسـاهم فـي دعـم الأمـن الغذائـي للمحصـول فـي البـلاد، مـا أدى إلـى ارتفـاع أسـعار الأرز، ونقصـه فـي الأسـواق.

تعـود أزمـة ارتفـاع أسـعار الأرز إلـى محاولـة الحكومـة شـراء الأرز المحلـي بأسـعار غيـر منصفـة للفلاحيـن، وإحـكام السـيطرة علـى السـوق عـن طريـق وضـع سـعر إلزامـي لبيـع الأرز، لإجبار الفلاحيـن علـى توريـد الأرز بـذات السـعر. يهـدف القـرار إلـى منـع رفـع الأسـعار خاصـة فـي ظـل انتشـار الممارسـات الاحتكاريـة فـي معظـم القطاعـات الغذائيـة، لكـن هـذه السياسـات تجعـل فـي الآن ذاتـه المزارعيـن ينـأون عـن زراعـة المـواد الاسـتراتيجية خوفًـا مـن اسـتحواذ الحكومـة عليهـا بأسـعار بخسـة. خصوصًـا فـي ظـل ارتفـاع مسـتلزمات الإنتـاج حتـى المدعمـة[20] منها، وارتفاع تكاليف الري.

وبالإضافة إلى الحبوب والأرز، جابهت مصر أزمة جديدة في البروتين.

كانـت الأعـلاف الضحيـة الأخيـرة، إذ تنتـج روسـيا وأوكرانيـا، سـويًا، نحـو خُمـس الإنتـاج العالمـي مـن الـذرة، التـي تسـتورد منهـا مصـر أكثـر مـن 800 ألـف طـن شـهريًا لصناعـة العلـف. ومـع شحّ الـدولار فـي السـوق المحلـي، لـم يسـتطع المسـتوردون إدخـال الأعـلاف[21] إلـى البـلاد. أمـا مـا تمكنـوا مـن إدخالـه، فارتفعـت أسـعاره[22] بشـكل غيـر مسـبوق. وفيمـا تكدسـت آلاف الأطنـان مـن مكونـات الأعـلاف فـي الموانـئ المصريـة، ارتفعـت أسـعار الدواجـن والبيـض، إذ تمثـل تكلفـة الأعـلاف وحدهـا نحـو 75% مـن تكلفـة صناعـة الدواجـن.

كان التراجـع فـي المعـروض مـن العمـلات الأجنبيـة نتيجـة مباشـرة لفقـد الاقتصـاد المصـري مليـارات الـدولارات منـذ بدايـة الحـرب فـي أوكرانيـا. ففـي خـلال أسـابيع معـدودة، فقـد الاقتصـاد المصـري 20 مليـار دولار[23] مـن الأمـوال السـاخنة.

رغـم ذلـك، اسـتمر البنـك المركـزي فـي دعـم قيمـة الجنيـه المصـري أمـام الـدولار، اعتمـادًا علـى ارتفـاع فـي مصـادر العملـة الأجنبيـة. لكـن، قابـل ذلـك ارتفـاع كبيـر فـي فواتيـر الاسـتيراد وسـط تصاعـد الأسـعار العالميـة وانسـحاب الاسـتثمارات الأجنبيـة، وهـو مـا وضـع الجنيـه والاقتصـاد المصرييـن تحـت ضغـوط أكبـر. لذلـك، اتخـذ البنـك المركـزي والحكومـة الربـع الأول مـن العـام الجـاري، عـدة قـرارات تـروم، فـي مجملهـا، تقييـد أغلـب الـواردات بشـكل كبيـر ومفاجـئ، بمـا فـي ذلـك واردات البـذور والتقـاوي الزراعيـة للمحاصيـل ومُدخـلات الإنتـاج اللازمـة للصناعـة، والتـي شـملت المنتجـات التـي تسـتوردها مصـر لصناعـة الأعـلاف، مثـل الـذرة الصفـراء وفـول الصويـا.

رويـدًا رويـدا، بـدأت الأزمـة تتفاقـم، وفقـدت الحكومـة قـدرة توفيـر أي عملـة أجنبيـة للسـماح بدخـول الشـحنات سـلع مسـتوردة متعـددة منهـا مكونـات الأعـلاف. اشـتعلت الأزمـة بعـد ظهـور مقاطـع فيديـو[24] لمنتجـي الدواجـن يعدمـون صغـار الدواجـن التـي تُعـرف بـ»الكتاكيـت»

20 https://bit.ly/3V7W5kJ

21 https://bit.ly/3EJcgQc

22 https://bit.ly/3XdvXqt

23 https://www.youtube.com/watch?v=tydogHGXN6s&ab_channel=TeNTV

24 https://bit.ly/3Aq0BDf

بعدما فشلوا في توفير أعلاف للطيور، بينما ظهرت سوق أعلاف[25] موازية غير رسمية ووصلت أسعارها مستويات غير مسبوقة في مصر. وبدلًا من مساندة الحكومة لقطاع الدواجن، أحد القطاعات القليلة التي اكتفت مصر منها ذاتيًا لسنوات، قررت الضغط على مصنعي الأعلاف ومزارع الدواجن؛ فاستخدمت جزءاً من العملة الصعبة النادرة التي تمتلكها، لا لتوفير أعلاف والحفاظ على أهم مصادر البروتين في سلة الغذاء المصرية، وإنما لاستيراد دواجن مجمدة من الخارج، دون إبداء أي تفسير للمواطنين أو القطاع الخاص على حدٍ سواء.

وطال الضرر كذلك مطاحن الدقيق التابعة للقطاع الخاص، حيث كف[26] 80% منها عن العمل بتوقف تدفق القمح المستورد المعتمد عليه بشكل كامل، ما أدى إلى انخفاض كبير في إنتاج النخالة التي يستخدمها صغار المزارعين علفاً للحيوانات.

ماذا يحمل المستقبل لغذاء المصريين؟

ومع تصاعد أزمة توافر العملة الصعبة، اتجهت الحكومة إلى مزيد من التنازل، وبدأت في بيع أصول[27] تمتلكها في بعض قطاعات إنتاج الغذاء المهمة، لاسيما قطاع الأسمدة.

المثير للقلق هو إمكان إشراك القطاع الخاص في إدارة صناعة بتلك الأهمية، إذ أن القطاع الخاص يهدف للربح، دون اعتبارات أخرى. وهو ما قد يغير من استراتيجيات شركات الأسمدة، والتي تحصل على غاز طبيعي بسعر مُدعم من الحكومة مقابل تخصيص جزء من إنتاجها للسوق المحلي بسعر مُدعم، لمساعدة قطاع الزراعة المصري في النمو.

لم تتغير استراتيجيات دعم السماد بعد، ولكن الحكومة قررت، بعدما باعت أجزاء من حصصها في تلك الشركات،[28] رفع أسعار الغاز الطبيعي المُباع لمصانع السماد الأزوتية، ما سيؤدي، حسب التقديرات، إلى رفع الأسعار المحلية بنحو 33%، وقد تتطور بعد ذلك إلى نقص في السماد مع بداية الموسم الشتوي.

الأسوأ أن أكبر أثر لقرار رفع سعر الغاز، وبالتالي أسعار السماد، سيظهر على صغار الفلاحين، نظرًا لاعتمادهم بشكل أساسي على الأسمدة الأزوتية، بينما تميل شركات الاستثمار الزراعي الكبيرة إلى استخدام الأسمدة المُتخصصة.

وبالإضافة إلى الأسمدة، اضطرت الحكومة، في أثناء محاولة مصر الحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، إلى الإذعان لمطالبات عالمية متكررة بضرورة الانسحاب من قطاعات اقتصادية متعددة. لتُعلن في وقت لاحق عما أسمته بوثيقة ملكية الدولة[29]، حيث تعرض استراتيجيتها للانسحاب من بعض القطاعات خلال ثلاثة سنوات، بما فيها قطاع الثروة الحيوانية والاستزراع السمكي، والحبوب ما عدا القمح، وتخفيض استثماراتها في قطاع الألبان لاحقًا.

تقليص التواجد الحكومي مقابل الاستثمارات الأجنبية

تمثل وثيقة ملكية الدولة التي تبنتها الحكومة أحد أهم أعمدة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي الرامية إلى لحصول على قرض جديد لم يُعلن عن مبلغه بعد. وفضلا عن الانسحاب من بعض القطاعات، تشير تصريحات المسئولين إلى نيتهم في انتهاج

25 https://bit.ly/3UJWDgO

26 https://bit.ly/3Gt8kV0

27 https://bit.ly/3TMFVfq

28 https://bit.ly/3GtNSDk

29 https://bit.ly/3OfPMJD

سياسـات تقشـفية تتضمـن إعـادة هيكلـة أنظمـة دعـم السـلع للشـرائح الأكثـر هشاشـة، بفعـل مـا شـكل الدعـم مـن أزمـة للحكومـات المتتاليـة، أي مـن عـبء كبيـر علـى موازنتهـا العامـة، دفعتهـا، عـادة إلـى لاسـتدانة عـوض الاسـتثمار فـي القطاعـات الحيويـة المصريـة لتعزيـز أمـن مصـر وسـيادتها الغذائيـة.

وتكمـن المشـكلة الأساسـية فـي الحصـول علـى قـرض جديـد فـي شـروطه النيوليبراليـة، المؤديـة إلـى مزيـد مـن الاعتمـاد علـى الأسـواق العالميـة والنظـام الاقتصـادي العالمـي، بمـا يعنيـه ذلـك فـي إغفـال أهميـة أمـن مصـر الغذائـي الكفيـل لتوفيـر غـذاء آمـن وصحـي وكاف ومناسـب لجميـع السـكان، والقضـاء علـى بعـض المشـكلات الصحيـة وأمـراض الغـذاء ومشـكلات سـوء التغذيـة والتقـزم والسـمنة التـي تصيـب ثلاثـة أطفـال مـن كل أربعـة فـي مصـر.

ليس إلغاء الدعـم أمثـل طريقـة لإعـادة توزيـع مـوارد الدولـة. بـل علـى العكـس، فالدراسـات[30] تشـير إلـى أن تبنـي سياسـات شـاملة، بمـا فيهـا أنظمـة الدعـم، قـد يكـون هـو الحـل الأفضـل.

تؤكـد الدراسـات[31] علـى أن الحـل يكمـن فـي تعديـل التوزيـع الأولـي للمـوارد مـن خـلال رفـع الحـد الأدنـى للأجـور، وشـموله جميـع الفئـات، وتعميـم نظـام الحمايـة الاجتماعيـة وتوسـيع نطـاق خدماتـه، فضـلًا عـن اعتمـاد نظـام ضريبـي عـادل يـوزع الأعبـاء بمـا يتناسـب مـع الثـروة الفعليـة ويضمـن إعـادة توزيعهـا لصالـح الأقـل دخـلاً. ويُمكـن تحقيـق ذلـك فـي الواقـع عـن طريـق دعـم الفئـات الأفقـر فـي المجتمـع، وخاصـة المزارعيـن، لتشـجيع أصحـاب الحيـازات الزراعيـة الصغيـرة، الـذي يُعتبـر مـن الوسـائل الفعالـة لتحقيـق الأمـن الغذائـي.

الدعم قد يستمر... لكن دعم المزارعين فإلى زوال

أحـد أهـم أسـس دعـم المزارعيـن المفتقـدة هـي توفيـر الدعـم الفنـي والإرشـادي والتدريـب لصغـار الفلاحيـن الذيـن لا يملكـون تكلفـة توظيـف خبيـر زراعـي للتعامـل مـع آثـار التغيـرات المناخيـة التـي لـم يعتادوهـا. وهـو مـا أصبـح مسـتحيلا بعـد أن انخفضـت[32] أعـداد المرشـدين الزراعييـن التابعيـن لـوزارة الزراعـة فـي مصـر بنسـبة 99.7%. وعلـى جانـب آخـر تظهـر أولويـة الحفـاظ علـى البـذور الأصليـة وتطويرهـا محليًـا، وهـو مـا يقتضـي زيـادة ميزانيـة مراكـز البحـوث الزراعيـة التـي تشـكو مـن الإهمـال وانخفـاض الدعـم بشـكل مخجـل، وإعـادة صياغـة اشـتراك مصـر فـي اتفاقيـة الـ UPOV، لتمكيـن صغـار المزارعيـن مـن الاسـتفادة مـن بـذور ذات إنتاجيـة أفضـل فـي سـبيل تعزيـز أمـن المصرييـن الغذائـي.

يتطلـب تحقيـق ذلـك، معالجـة تدهـور أوضـاع الفلاحيـن الاقتصاديـة، وحمايـة صغـار الفلاحيـن ودعمهـم لمواجهـة الصدمـات المماثلـة، وتشـجيعهم علـى الزراعـة بعـرض أسـعار استرشـادية عادلـة قبـل الموسـم الزراعـي، وتوفيـر مسـتلزمات الإنتـاج بسـعر جيـد.

بخـلاف ذلـك، لـم تُفعـل الحكومـة حتـى الآن صنـدوق التكافـل الزراعـي الـذي أسسـته منـذ سـنوات لتعويـض الفلاحيـن فـي حالـة الخسـائر والكـوارث، والـذي تظهـر أهميتـه حاليـا، لتمكيـن الفلاحيـن مـن تحمـل الخسـائر الضخمـة فـي المحاصيـل، والتـي باتـت تتكـرر بفعـل تغيـرات المنـاخ والتقلبـات الطقسـية الحـادة.

تظهـر السياسـات الليبراليـة المتواصلـة فـي العقـود الثلاثـة الأخيـرة فـي مصـر فـي تحـول الزراعـة إلـى قطـاع يخـدم كبـار المـلاك والشـركات الكبـرى، مـع انخفـاض دور المـزارع الصغيـر

30 https://archive.unescwa.org/file/110178/download?token=FMPir_n9

31 https://archive.unescwa.org/file/110178/download?token=FMPir_n9

32 https://www.vetogate.com/2200883

في هذه المنظومة، أو محاولة توجيهه لخدمة سياسات تستهدف دفع التصدير. هذه السياسات أسقطت المزارعين الصغار في فقر شديد تراكم مع انخفاض العائد الزراعي عامًا بعد آخر، ليهدد مهنة الزراعة ومستقبلها في مصر.

ندى عرفات صحفية/ مصر

الاميل: Nadaarafat00@gmail.com

لقد دُق ناقوس الخطر المحدق بنا، لم نصل بعد مرحلة تفشي المجاعات في منطقتنا، ولكن يمكن القول إن ارتفاع أسعار مواد الغذاء ومدخلات إنتاجه وتدني القدرة الشرائية قد يجر قسما من شعوب المنطقة إلى سوء التغذية وتبعاته الصحية والاجتماعية.

يتطلب هذا الوضع تنظيم صفوف الضحايا من أجل مقاومة اجتماعية سيادية تناضل لتجسيد مشروع السيادة الغذائية اعتمادا على ممارسات زراعة ايكولوجية، بما يجعلها بمنأى عن الأزمات الغذائية المتواترة الناتجة عن التبعية للواردات والهشاشة إزاء تغيرات المناخ وتقلبات الأسعار.

يلقي الملف الذي بين أيدينا الضوء على تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على الغذاء في بلدان شمال أفريقيا؛ ونظرًا لما للحرب من تأثيرات مختلفة على بلدان شمال إفريقيا، سيتناول هذا الملف تأثير الحرب على أربعة بلدان من المنطقة وهي: الجزائر وتونس ومصر والمغرب.

مقطع من المقدمة



شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية هي إطار موحد للنضال يشمل كل الجمعيات والمنظمات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية والتنظيمات ذات التوجه المعادي للرأسمالية، وكل السياسات المدمرة للبيئة وللحياة والمكرسة للعنصرية والبطريركية والحكرة وكافة أشكال التمييز.



